إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق

٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١

تمهيد

إنها لحظة مفصلية في العراق.

عقب انتخابات ناجحة، يجري حالياً تشكيل الحكومة الجديدة ووضع الأولويات الوطنية التي ستعلن بعد تشكيلها بوقت قصير. وعلى المسؤولين العراقيين أثناء مداولاتهم التفكير ملياً في التطورات الماضية، خاصة في الأشهر الستة والثلاثين الأخيرة، وفي توقعات ناخبيهم ومطالبهم المتزايدة من أجل عقد اجتماعي أفضل وأكثر عدالة وخضوعاً للمساءلة. عقد يقوم على الثقة والشفافية، ويصلح لواقع الجيل القادم.

وبناءا على ذلك، نقدم بداية حوار بشأن كيفية تحفيز بناء عقد اجتماعي جديد. حوار يعكس أصوات العراقيات والعراقيين لأنهم الأفضل في التعبير عن المطلوب لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ولتمكينهم من تولي مهامهم ومسؤولياتهم المشروعة بوصفهم مواطنين.

ندعو كل من يستثمر في دعم مستقبل العراق وشعبه لخوض هذا الحوار كي نتمكن مجتمعين من دعم الطريق إلى مستقبل أفضل لجميع العراقيين.

زينة علي احمد

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

ملخص تنفيذي

تبحث ورقة السياسات هذه في تصور العراقيين للعقد الاجتماعي. وهي تقدم توصيات بشأن السياسات للحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والجهات الدولية والمجتمع المدني للمساعدة في سد الفجوة بين العقد الاجتماعي الحالي وبين شكله المنشود.

وهذه الدراسة تتويج لمبادرة بحثية استطلاعية أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بالشراكة مع معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، في محاولة لفهم كيف يريد المجتمع العراقي إعادة التفاوض بشأن العقد الاجتماعي للبلاد. ويوفر تبادل الأفكار مع المشاركين في البحث فرصة فريدة لفهم كيف تتصور فئات مختلفة من الشعب العراقي العقد الاجتماعي. كما يقدم فرصة لجمع هذه الآراء لتشجيع الحوار مع الحكومة والأطراف المعنية بالسياسات بشأن إعادة تحديد العلاقات بين الدولة والمجتمع.

تسبر الدراسة كيف ترى شرائح المجتمع المختلفة علاقتها بالدولة وكيف يؤثر وضعها الاجتماعي على تمثيلها ومشاركتها في العملية السياسية. وهي تولي اهتماماً خاصاً للفئات المهمشة، كالنساء والنازحين والأقليات والشباب، مع الإدراك بأن الناس قد يتعرضون لأكثر من نوع واحد من الإقصاء او التهميش في الوقت نفسه. وتستخدم الدراسة البحث المكتبي والبيانات الأولية التي جمعت عبر المشاورات مع اطراف عراقية غير حكومية، والمناقشات الجماعية واستطلاعات وسائل التواصل الاجتماعي. وأجريت ثلاث مشاورات عبر الإنترنت قدم المشاركون فيها (15-20 مشاركاً في كل مرة) آراء وملاحظات على النتائج والاستنتاجات. وكانت بمثابة سبر للأفكار وضمنت مشاركة مجتمعية أوسع.

بين نيسان (أبريل) وحزيران (يونيو) 2021، جرت مناقشات جماعية في كل محافظة من محافظات العراق لفهم مشاكل الناس المتعلقة بالعقد الاجتماعي، والتغييرات التي يرغبون بحدوثها وترتيبها حسب الأولوية. أجريت جلستا نقاش في كل محافظة، واحدة مع الرجال وأخرى مع النساء، لتقييم وجهات نظرهم بشكل منفصل. وشارك في كل جلسة شريحة من الأشخاص حسب فئة العمر والمستوى التعليمي والعرق والطائفة والوضع الاقتصادي. وساعدت معايير الاختيار في توفير فهم دقيق لشرائح مختلفة من السكان وضمنت سماع آراء سكان المدن والأرياف على السواء.

في حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) 2021، أجريت ثلاثة استطلاعات على مواقع التواصل الاجتماعي عبر صفحات فيسبوك عبر ثلاثة من العراقيين المؤثرين ومؤسستين إعلاميتين جرى اختيارهما لملاءمة طبيعة متابعيهم . أثبتت الاستطلاعات صحة نتائج المناقشات الجماعية وقدمت عينة واسعة النطاق من الردود على الأسئلة المهمة عن العقد الاجتماعي. وعلى هذا النحو، فإن الآراء والبيانات الواردة في التقرير لا تمثل آراء وبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ولكن النتائج والبيانات الرئيسية تعكس في الغالب آراء المشاركين في هذا الإستطلاع.

عموماً، تسلط نتائج هذه الدراسة الضوء على الركائز الأساسية لعقد اجتماعي جديد في العراق: مواجهة الفساد، وضمان الحصول على سبل العيش والخدمات الأساسية، واصلاح الأمن، وتحسين الحكم، وضمان المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري معرفة التوقعات المعدلة لما يمكن أن تقدمه الدولة في إطار العقد الاجتماعي، ولا سيما عبر التوظيف في القطاع العام.

النتائج الرئيسية

حدد المشاركون في البحث الفساد بوصفه المشكلة الرئيسية في العراق ورأوا أنه متأصل في النظام السياسي. ويعتقد المشاركون في المناقشات الجماعية وفي الاستطلاعات أن مواجهة الفساد يجب أن تكون على رأس أولويات الحكومة. ووجدوا أن الفساد وصلاته العميقة بنظام الحكم الحالي كان أهم

معوقات المشاركة السياسية. كما وأفاد المشاركون في المناقشات الجماعية أنهم يواجهون صعوبات يومية في الوصول إلى الخدمات بسبب الفساد لأنه ينتشر عبر جميع طبقات النسيج الاجتماعي في العراق . وبالتالي سيكون لمواجهة هذا الأمر أثر إيجابي على العقد الاجتماعي والقضايا الرئيسية الأخرى المحددة في هذه الدراسة.

أوضح المشاركون في الدراسة أنهم فقدوا الثقة بالعملية السياسية. اعتبرت الانتخابات عوامل محتملة للتغيير ولكن التصويت لم يعتبر مؤثراً على التغيير. ورأى المشاركون في المناقشات الجماعية وفي الاستطلاعات على السواء أنهم غير ممثلين في نظام المحاصصة والانتخابات المرتبطة بالتزوير والفساد. والثقة في العملية السياسية ومؤسسات الدولة ضعيفة. عموماً، كانت هناك رغبة واضحة في الانتقال من العمل السياسي القائم على الهوية إلى العمل السياسي القائم على القضايا.

يلعب النوع الاجتماعي دوراً رئيسياً في تشكيل المظالم والمطالب. فقد كانت أبعاده بارزة في جميع المظالم والقضايا الأساسية المحددة في هذه الدراسة. فالرجال والنساء عموماً يرون القضايا بشكل مختلف. وقد أبدت النساء فهماً واضحاً جداً بأن معالجة أي قضية تترك آثاراً إيجابية على قضايا أخرى - مثلاً، عبر القول إن تدابير مكافحة الفساد تؤدي إلى خدمات أفضل وأمن أكبر وعملية سياسية أكثر إنصافاً. وأظهرن فهماً شاملاً لما يجب تغييره وكيف يشعرن بأن الأعراف المجتمعية والجنسانية تمنع مشاركتهن النشطة في الحياة السياسية.

الأمن الشخصي في تراجع بحسب المشاركين. اختلفت تصورات الأمن والمشاكل الأساسية المتعلقة به حسب الجنس والمجتمع والموقع. ومع ذلك، رأى المشاركون في المناقشات الجماعية والاستطلاعات أن أمنهم الشخصي يتراجع. كانت المشاكل الرئيسية هي الأسلحة غير المنظمة، والتمثيل غير العادل في قوات الأمن، واستمرار سلطة الأطراف غير الحكومية، والتمييز والمضايقة، وضعف السيطرة على الحدود. وأعرب الناس أيضاً عن شعور بالتهديد من الدولة ونددوا بالقيود المفروضة على حرية التعبير، لا سيما على أصحاب الآراء المعارضة و/أو المشاركين في الاحتجاجات والمظاهرات.

التوقعات من الحكومة عالية جداً. أكد الناس أنهم يتوقعون من الحكومة تقديم خدمات مدعومة ونظام رعاية اجتماعية مضمون بالإضافة إلى التوظيف في القطاع العام والتمثيل في النظام السياسي. لكنهم اتفقوا أيضاً على أنهم يفتقرون إلى الثقافة المدنية والفهم الكامل لماهية حقوقهم وواجباتهم بموجب العقد الاجتماعي.

المواطنون هم عوامل التغيير الرئيسية. وصف المشاركون في المناقشات الجماعية والاستطلاعات أنفسهم بأنهم عوامل تغيير. واتفق معظم المشاركين في الاستطلاعات على ضرورة تثقيف أنفسهم بشأن ما يمكنهم فعله لبدء التغيير، وأشاروا إلى ضعف الثقافة المدنية والوعي بالحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالدولة والمواطنين. واعتبر الشباب، بصفتهم إحدى الفئات الأكثر تضرراً من الوضع الحالي في العراق، عوامل تغيير رئيسية. ولكن كان هناك أيضاً تصور واسع بأنهم يفتقرون إلى المهارات والخبرة اللازمة للمشاركة بفعالية في العمليات السياسية.

مع تدهور الوضع الاقتصادي باضطراد، يجب أن يكون خلق فرص العمل جزءاً من العقد الاجتماعي الجديد. المظالم والاستياء من اعتماد العراق على إيرادات النفط ليست جديدة ولا مطالب تنويع الاقتصاد. وقد كان لجائحة كوفيد-19 أثر إضافي سلبي كبير. ويشكل نقص فرص العمل، خاصة للشباب، مصدر قلق كبير وإحباطاً برزا في احتجاجات 2019. وقد شدد المشاركون في المناقشات الجماعية والاستطلاعات على وجوب توزيع الثروة والفرص بمساواة أكبر.

التوصيات الرئيسية

على المدى القريب (حتى 12 شهرًا)

- يجب أن تكون إعادة الثقة في العملية الديمقراطية من أولويات الحكومة.
- يجب أن تتجاوز معالجة الفساد الأقوال والشعارات .
- يجب أن تحفز الحكومة الجديدة التنويع الاقتصادي.
- يجب تنفيذ الإصلاحات لتحقيق تقديم خدمة أكثر استدامة.
- ينبغي تشجيع المشاركة من القاعدة إلى القمة وربطها بالعمليات السياسية من أعلى إلى أسفل.
- تحتاج حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان إلى دعم حرية التعبير والإعلام الحر لتعزيز العقد الاجتماعي.

على المدى المتوسط إلى المدى البعيد (من 12 إلى 36 شهرًا)

- إن إحراز تقدم في سبيل تحسين الأمن وسيادة القانون سيساعد على تخفيف الانطباعات عن انعدام الأمن.
- يعد تحسين الظروف التي تمكن المرأة من المشاركة في السياسة والحياة العامة أمرًا بالغ الأهمية.
- إشراك الشباب مطلوب الآن وهو مفتاح المستقبل.
- يجب تغيير تصور الشباب على أنهم يفتقرون إلى الخبرة والمعرفة.
- يجب تحسين فهم الناس لحقوقهم وواجباتهم ضمن العقد الاجتماعي.
- يجب إعادة التأكيد على أهمية التصويت في الانتخابات للسكان.
- إن للمجتمع المدني دور مهم في العراق ولكن يجب أن يُعزز إدراكه العام.

شكر وتقدير

يود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشكر باربرا-آن كريجسمان بصفتها المنسق الرئيسي لدراسة العقد الاجتماعي. كما يشكر معدي الدراسة ديلان أودريسكول، وشفان فاضل، ولوسيا أردوفيني، وميراي مداح، وأمل بورحروس من برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. وشكر خاص لجميع الذين شاركوا في الدراسة وقدموا آراءهم. ونعرب عن تقديرنا الكبير لفريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق لدعمه في إعداد هذه الوثيقة.

تنويه عام:

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو منظمة الأمم المتحدة الرائدة التي تناضل لإنهاء الظلم المتمثل في الفقر واللامساواة وتغير المناخ. عبر العمل مع شبكتنا الواسعة من الخبراء والشركاء في 170 دولة، نساعد الدول في بناء حلول متكاملة ودائمة للناس والكوكب.

اعرف المزيد على undp.org أو تابع @UNDP.

جدول المحتويات

تمهيد 2
ملخص تنفيذي 3
النتائج الرئيسية 3
شكر وتقدير 6
1. مقدمة 8
2. المنهجية 10
3. العقد الاجتماعي 12
3.1 العقد الاجتماعي في العراق 12
3.2 عقد اجتماعي يراعي المساواة بين الجنسين في العراق 14
3.3 ماذا تعني إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق؟ 15
4. العلاقة بين الدولة والمجتمع منذ عام 2010 16
4.1 تطور العقد الاجتماعي بين 2010 وآب (أغسطس) 2014 16
4.2 تطور العقد الاجتماعي بين أيلول (سبتمبر) 2014 و2020 16
4.3 تطور العقد الاجتماعي في إقليم كوردستان 18
4.4 العوامل المؤثرة في انهيار العلاقات بين الدولة والمجتمع 18
5. ماذا يقول العراقيون؟ 20
5.1 الفساد 22
5.2 الخدمات 24
5.3 الاقتصاد 26
5.4 الأمن 27
5.5 الحكم 29
5.6 ما الذي يعيق تغيير العقد الاجتماعي في العراق؟ 31
6. أسس عقد اجتماعي جديد: عوامل التغيير 32
7. فرص التغيير وتوصيات السياسات 34
7.1 فرص التغيير 34
7.2 توصيات السياسات 35
قصيرة الأجل (حتى 12 شهراً) 35
متوسطة إلى طويلة الأجل (12 - 36 شهراً) 36
8. المراجع 38

1. مقدمة

في تشرين الأول (أكتوبر) 2019، اجتاحت العراق موجة جديدة من الاحتجاجات عُرفت باسم انتفاضة تشرين. وأكدت تلك الاحتجاجات حصول تغيير كبير. فبدلاً من التركيز على قضايا فردية، دعا المتظاهرون إلى عقد اجتماعي جديد كلياً[1]. شعر كثيرون بخيبة أمل من النظام السياسي لدرجة أنهم رأوا الاحتجاج وسيلتهم الوحيدة للمشاركة والطريقة الوحيدة للتعبير عن مطالبهم[2]. قوبل المتظاهرون بالعنف من قبل قوات الأمن والجماعات المسلحة، مما أسفر عن عواقب وخيمة[3]. اعتقل آلاف الأشخاص وزادت القيود المفروضة على حرية الكلام والتعبير[4].

أصبحت الاحتجاجات مألوفة جداً في العراق. وقبل كوفيد-19، نما دعمها وحجمها. وهذا يؤكد بشدة على حاجة العراق إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، والالتزامات المترتبة على كل منهما تجاه الآخر. يحتاج العراقيون عموماً إلى الشعور بأن النظام السياسي شامل للجميع ويمكنه معالجة مظالمهم بطريقة عادلة، بدون الحاجة إلى الاحتجاج. ويتعين على المرتبطين بالحركات الاحتجاجية الاعتراف بالسلطة الحاكمة للدولة. وفي الوقت نفسه، عندما يختار الناس الاحتجاج، ينبغي أن يشعروا بالأمان عند فعل ذلك.

ما دفع انتفاضة تشرين هو الاحتجاج ضد الفساد والبطالة ونقص الخدمات الأساسية بالإضافة إلى مطالب بتغيير نظام الحكم بعد عام 2003 . على الرغم من أن النظام قد تم تطويره لأول مرة لضمان التمثيل المناسب للمجموعات العرقية والطائفية المختلفة في العراق ، إلا أنه وبعد 20 عامًا ، ندد العديد من المتظاهرين بهذا النظام لأنه أخفق في حماية حقوق المواطنين وضمان ظروف معيشية لائقة[5]. وهو، برأي كثير من العراقيين، سهّل النظام الحالي من استخدام الموارد العامة لخدمة المصالح الخاصة للنخب السياسية وزيادة نفوذهم[6]. كما شددت المطالب الشعبية على ضرورة قيام دولة موحدة لمقاومة الممارسات الفاسدة للنخب الحاكمة[7].

اندلعت الاحتجاجات ضد سنوات من النزاع والعنف أدت إلى تراجع مكاسب التنمية وزيادة الفقر وسببت وفيات عديدة ونزوح واسع النطاق في عدد من المجتمعات[8]. وخلّف النزاع مع ما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش) بين عامي 2013 و2017 دماراً هائلاً وخسائر في الأرواح ونزوحاً، ما أضعف الدولة العراقية. وكشفت الأزمة عن تحديات تواجه الدولة في السيطرة على الأراضي وتلبية احتياجات السكان المحليين في مناطق سيطرة التنظيم، مؤكدة زيادة الانقسام بين الدولة والمجتمع[9]. كما أظهرت اللامساواة في العقد الاجتماعي السائد، الذي فشل في إشراك الجميع وضمان التمثيل المتكافئ في جميع أنحاء البلاد[10].

ومن مصادر الضغط الأخرى الضغوط الاقتصادية الناتجة عن القتال ضد الدولة الإسلامية وانخفاض أسعار النفط. وألهم تزايد الاستياء والسخط من النخب الحاكمة دعوات شعبية للانتقال من العمل السياسي القائم على الهوية إلى نظام يعالج أكثر المشاكل إلحاحاً في العراق. من نواحٍ عديدة، شكلت الاحتجاجات تحولاً في إدراك الناس لعلاقتهم بالدولة ولمعنى المواطنة[11].

تهدف هذه الدراسة إلى فهم كيف يريد المجتمع العراقي تغيير العقد الاجتماعي، وكيف يمكن لهذه الرؤية أن تتصل بالواقع السياسي، ومن هم عوامل التغيير، وما الذي يمكن فعله لتسهيل عقد اجتماعي أقوى. توفر عملية تشكيل الحكومة فرصة لرسم مسار جديد بين رغبات السكان وأولئك الذين يملكون السلطة لإعادة صياغة العلاقات بين الدولة والمجتمع. كانت انتخابات تشرين الأول (أكتوبر) 2021 مهمة لأنها كانت الأولى منذ انتفاضة تشرين والأولى بموجب قانون الانتخابات الجديد الذي طالب به المحتجون.

بحسب قانون الانتخابات الجديد، يقسم العراق إلى 83 وليس 18 دائرة انتخابية[12]. وهذه خطوة نحو السماح بدخول المستقلين والأحزاب الصغيرة والأحزاب المنشأة حديثاً[13]. كما جرت الانتخابات في أعقاب جائحة كوفيد-19، التي فاقمت الأزمة الاقتصادية المستمرة وفاقمت المظالم بسبب تحديات الدولة في رعاية

مواطنيها[14]. وبالنسبة لكثيرين، تعدّ إعادة التفاوض بشأن العقد الاجتماعي وتفكيك الوضع الراهن القديم محورية بين المهام المتوقعة من الحكومة الجديدة.

تركز هذه الدراسة على كيفية ممارسة مختلف شرائح المجتمع لعلاقتها مع الدولة، وكذلك كيف يؤثر وضعها في المجتمع على توقعاتها ورؤاها التنموية. وبالتحديد، تلقي الدراسة الضوء على تأثر النساء والشباب والأقليات والنازحين والفئات المهمشة بأداء الدولة وتسلط الضوء على مظالمهم الخاصة. وهي تأخذ في الاعتبار المظالم الرئيسية التي عبر عنها المحتجون - والعراقيون عموماً - مراراً وتكراراً فيما يتعلق بالفساد والخدمات والاقتصاد والأمن والحكم. وقد اعتمد التحليل على البحث المكتبي والبيانات الأولية التي جمعت عبر المناقشات الجماعية واستطلاعات وسائل التواصل الاجتماعي والمشاورات التي تعكس وجهات نظر الفئات الاجتماعية المختلفة.

وهذه الدراسة تتويج لعملية أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بالشراكة مع معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، في محاولة لفهم كيف يريد المجتمع العراقي إعادة التفاوض بشأن العقد الاجتماعي، بهدف تقديم توصيات إلى حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان والمجتمع المدني والجهات الدولية المعنية. كما ستوجه البيانات تحليلاً أعمق لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويوفر الحوار مع شريحة تمثل السكان فرصة فريدة لفهم وجهات النظر المتنوعة وجمع هذه الآراء. ويؤمل أن يشجع هذا الحوار مع الحكومة وغيرها من الأطراف الرئيسية المعنية بالسياسات بشأن كيفية إعادة تحديد العلاقات بين الدولة والمجتمع والمساعدة في رأب الانقسام الحالي.

يعرض القسم 2 المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة. ويستعرض القسم 3 خلفيتها عبر دراسة العقد الاجتماعي في العراق عموماً. ويبحث القسم 4 في تطور العلاقات بين الدولة والمجتمع منذ عام 2010، مع التركيز على الاختلافات الديموغرافية والجغرافية. ويسبر القسم 5 المظالم الأساسية التي حددت بالبحث ويربطها بالعقد الاجتماعي والقيود التي تعيق صياغته. ويعرض هذا القسم النتائج الرئيسية من المناقشات الجماعية والاستطلاعات مع تسليط الضوء على ديناميكيات إشراك وإقصاء مختلف الفئات في العملية السياسية، كالنساء والشباب والأقليات والنازحين والمهمشين. ويبحث القسم 6 في عوامل التغيير بينما يسبر القسم 7 فرص التغيير. وتختتم الدراسة بتوصيات قصيرة ومتوسطة الأجل لمعالجة المظالم وتحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع.

2. المنهجية

شمل البحث الخاص بهذه الدراسة مراجعة مكتبية للأدبيات، ومناقشات جماعية، واستطلاعات رأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومشاورات ناقشت فيها الأطراف المعنية غير الحكومية العراقية المشروع ونتائجه. وشكلت هذه المكونات فهماً لتصور العراقيين للعقد الاجتماعي وصياغته. صممت جميع جوانب البحث بحيث يمكن تصنيف البيانات لفهم تأثير عوامل كالهوية القومية والطائفية والجنس والعمر والوضع الاقتصادي ومستوى التعليم على التصورات. وهذا ساعد البحث في أخذ وجهات نظر فئات متعددة، كالمهمشين، وتحديد القواسم المشتركة والاختلافات في وجهات النظر بشأن العقد الاجتماعي بين السكان. وساعد في ضمان سماع جميع الآراء والتأثير على التوصيات المتعلقة بالسياسات والإجراءات اللاحقة، بما يتماشى مع المبدأ المتفق عليه عالمياً بعدم إهمال أحد[15].

أجريت مناقشتان جماعيتان في كل محافظة من محافظات العراق التسع عشرة (الجدول 1)[16]، واحدة للرجال والأخرى للنساء، لضمان تقييم آرائهم بشكل منفصل. فبناء على تجربة سابقة في العراق، منح ذلك النساء المساحة والحرية للمشاركة والتعبير عن آرائهن بحرية. تضمنت كل جلسة نقاش أيضاً شريحة من الأشخاص حسب العمر والمستوى التعليمي والقومية والطائفة والوضع الاقتصادي. وضمنت معايير الاختيار تمثيل مختلف شرائح السكان في كل محافظة، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الأكثر تهميشاً. كما ضمنت تمثيل المدن والأرياف. طُرحت مجموعة الأسئلة نفسها في جميع جلسات المناقشة الجماعية في العراق، والتي انعقدت بين نيسان (أبريل) وحزيران (يونيو) 2021. وراعت جميع المناقشات إرشادات الصحة العامة المحلية واتخذت تدابير صارمة لمنع انتشار كوفيد-19.

الجدول 1: مواقع المناقشات الجماعية

الجنوب		المركز والمناطق المتضررة من النزاع		إقليم كردستان العراق	
المحافظة	مكان الجلسة	المحافظة	مكان الجلسة	المحافظة	مكان الجلسة
البصرة	البصرة	نينوى	الموصل	أربيل	أربيل
ذي قار	الناصرية	كركوك	كركوك	السليمانية	سعيد صادق
بابل	الحلة	الأنبار	الفلوجة	دهوك	دهوك
ميسان	العمارة	صلاح الدين	سامراء	حلبجة	حلبجة
النجف	النجف	بغداد	بغداد		
المثنى	السماوة	ديالى	بعقوبة		
كربلاء	كربلاء				
الديوانية	الديوانية				
واسط	الكوت				

أثبتت استطلاعات وسائل التواصل الاجتماعي صحة النتائج التي توصلت إليها مجموعات المناقشة، استناداً إلى عينة أكبر من السكان. صُممت ثلاثة استطلاعات قصيرة (بمعدل ثمانية أسئلة متعددة الخيارات لكل استطلاع) للوصول إلى الناس عبر الإنترنت وضمان تركيزهم وعدم تشتتهم. ترجمت الاستطلاعات إلى أربع لغات رئيسية في العراق: العربية، والآشورية، والكردية، والتركمانية. واستخدمت نماذج غوغل لبناء الاستطلاعات. وعُمّمت روابط الاستطلاعات على صفحات فيسبوك الخاصة بثلاثة من العراقيين

المؤثرين ومؤسستين إعلاميتين تم اختيارهما حسب ملاءمة جمهورهما[17]. وروقبت تعليقات المشاركين على صفحات فيسبوك طوال العملية، وقدمت أجوبة عليها لضمان فهمهم لجميع الأسئلة.

بقين الاستطلاعات متاحة للمشاركة من الأسبوع الثالث من حزيران (يونيو) إلى نهاية تموز (يوليو) 2021. وروقبت البيانات الديموغرافية للمشاركين طوال العملية. استخدم التعزيز المستهدف لمنشورات فيسبوك لتوليد مزيد من الردود وتحقيق توازن التركيبة السكانية لضمان التمثيل حسب الجنس والمنطقة والعمر. كان الاستطلاع الأول عن الحكم وشمل 8786 مشاركاً (60% ذكور و40% إناث). أما الاستطلاع الثاني فعن إحداث التغيير وشارك فيه 6100 شخص (63.4% ذكور و36.6% إناث). واجتذب الاستطلاع الثالث عن الخدمات الأساسية 8467 مشاركاً (87.1% ذكور و12.9% إناث)[18].

ونُظمت ثلاث مشاورات عبر الإنترنت جُمع من خلالها ملاحظات وتعليقات على النتائج والاستنتاجات. وقدمت تدقيقاً إضافياً وضمنت مشاركة المجتمع على نطاق أوسع. وساهمت التعليقات في البحث وساعدت في تصميم أسئلة المناقشات الجماعية. تضمنت كل مشاورة 15 إلى 20 مشاركاً من المدافعين عن حقوق المرأة والشباب ونشطاء المجتمع المدني وبناة السلام المحليين والصحفيين والأكاديميين من جميع أنحاء البلاد.

3. العقد الاجتماعي

العقد الاجتماعي، بمفهومه الواسع، هو عهد بين الدولة والمجتمع يحدد حقوق كل منهما والتزاماته تجاه الآخر[19]. وكلمة "دولة" هنا تعني حكومة أو نظام أو نخب سياسية، بما في ذلك فروع السلطة والمؤسسات والأعراف التي تحكم مجتمعاً معيناً. أما كلمة "المجتمع" فتشمل كيانات مختلفة، مثل عموم السكان ومجموعات المصالح المجتمعية المنظمة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني[20]. ورغم أن هذه المصطلحات والمفاهيم واسعة، إلا أنها توفر إطاراً مفيداً لفهم طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع. يبني هذا الإطار على أسس سلطة الدولة وشرعيتها وحقها في الحكم. وهو يعرف حدود سلطة الدولة، ويحدد توقعات المواطنين وحقوقهم، ويحدد الحقوق والالتزامات المتبادلة، وينظم تبادل السلع والخدمات العامة. وهو يحدد طبيعة المنظمات السياسية ومعنى الأفعال والالتزامات السياسية. تتميز العقود الاجتماعية بمحتواها وبالسكان الذين تشملهم وتعتمد على ظروفها العيانية، حيث تكون القواعد والأعراف ضمنية وصريحة، ورسمية وغير رسمية[21].

والعقد الاجتماعي أداة مفيدة لتحليل العلاقة بين الدولة ومواطنيها، حيث يطرح أسئلة أساسية مثل: إلى من يتجه المواطنون بالضبط - لا سيما المشاركون في احتجاج شعبي - عندما يرغبون في رفع مطالب للدولة؟ ما درجة التمثيل التي يمتلكونها؟ ومصالح من يمثلون؟ كيف تؤثر الأطراف المختلفة على صياغة العقد الاجتماعي وشرعيته؟ إلى أي مدى يعتمد العقد الاجتماعي على العوامل والمؤثرات الخارجية؟ هذه كلها قضايا مهمة في فهم كيف يتصور المواطنون علاقتهم مع الدولة، وكيف تستجيب الأخيرة لمطالبهم. واستخدام العقد الاجتماعي بمثابة عدسة تحليل يكسبنا أفكاراً مفيدة عن آليات عمل الدولة والمجتمع في لحظة تاريخية معينة ومع تطورهما بمرور الوقت، بما في ذلك الفجوات والتناقضات ومحاولات إعادة التفاوض بشأن العلاقة بينهما.

ويعد العقد الاجتماعي القوي مكوناً رئيسياً في الجهود المحلية والدولية لدعم التنمية المستدامة والشاملة. في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، حيث تكون تحديات التنمية أكبر[22]، تؤدي العقود الاجتماعية الضعيفة إلى الهشاشة. إنها الأسباب الأساسية للحروب الأهلية واللامساواة والهجرة القسرية والنزوح. وهي تشدد قمع الدولة والنزاعات الطائفية واللاعدالة[23]. وقد خلص تقرير حالة الهشاشة لعام 2020 الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه "في عام 2020، قبل كوفيد-19، كانت البلدان الهشة موطناً لثلاثة وعشرين بالمئة من سكان العالم و76.5 بالمئة من كل الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم"[24].

إعادة صياغة وإعادة تأسيس شروط العقد الاجتماعي في المجتمعات الهشة أو الخارجة من نزاع أمر أساسي لبناء سلام دائم وإضفاء الشرعية على القواعد الجديدة لتسوية سياسية[25]. كما أن العقد الاجتماعي الشامل والعادل الذي يهدف إلى التماسك الاجتماعي محوري لتحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر، ولا سيما الهدف 16 بشأن تعزيز مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد، والهدف 10 بشأن الحد من اللامساواة والهدف 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين[26]. دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى عقد اجتماعي جديد يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة حيث كشفت الجائحة عن طبقات مختلفة من اللامساواة وأدت إلى تفاقمها[27].

3.1 العقد الاجتماعي في العراق

في دول عربية عدة، يعتبر العقد الاجتماعي الذي يحدد العلاقات بين الدولة والمجتمع جزءاً لا يتجزأ من المشروع الاستعماري لبناء الدولة، الذي شكل تكوين الدولة والهويات الجماعية الوطنية[28]. وكان لا بد من التفاوض على إنشاء الدول مع الهياكل الاجتماعية الموجودة أصلاً التي شكلتها الانتماءات القبلية والقومية والطائفية، ما أدى غالباً إلى عقود اجتماعية تستند إلى شبكة من المحسوبية وعلاقات الأقارب[29]. ولذلك اتسم العقد الاجتماعي في جميع بلدان المنطقة بدور الدولة في إعادة التوزيع غير المتكافئ، ولا سيما عبر أنظمة الرعاية الاجتماعية وضمانات التوظيف في القطاع العام[30]. كما لعبت الدولة دوراً كبيراً في

السياسة الاقتصادية عبر تنظيم السوق والتخطيط المركزي وتأميم الأصول الخاصة وإنشاء صناعات بديلة للمستوردات[31].

ورغم التشديد على الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية للدولة، جرى غالباً التقليل من شأن الحقوق السياسية وتمثيل المواطنين[32]، في تبادل ضمني للرفاه مقابل الولاء[33]. ومثل هذه الظروف مسؤولة جزئياً عن استمرار الحكومات الاستبدادية في المنطقة. فالنخب الحاكمة تحتفظ بالسلطة عبر تجاوز المؤسسات الرسمية والاستفادة من الشبكات السياسية والاقتصادية غير الرسمية لبناء التحالفات وإدارة المعارضة وضمان استمرار الدعم. وقد أدى التراجع عن مثل هذه الاتجاهات إلى اندلاع انتفاضات الربيع العربي في دول عديدة[34].

تعزى هشاشة العقد الاجتماعي في العراق جزئياً إلى هذه الديناميكيات الإقليمية الموجودة مسبقاً. وقد كانت سمة مميزة له منذ إنشاء الدولة في عشرينيات القرن الماضي. فقد نشأت هوة كبيرة بين الدولة والمجتمع، حيث تطورت الأولى بشكل مستقل عن الأخير[35]. وأدى ذلك إلى تصور الدولة بوصفها غنيمة يجب الفوز بها، ما رسخ المنافسة بين الفئات التي تعتبرها أداة للاستيلاء على الموارد[36]. لذلك تقوم الدولة على سلطة مجزأة، حيث يتم تقاسم السيادة دائماً مع عشائر وقبائل متمتعة بالحكم الذاتي إلى حد ما[37]. ولطالما أعاق مثل هذا التقاسم تنفيذ الدولة لمكونات العقد الاجتماعي الأساسية، كالحماية المادية، لقطاعات كبيرة من السكان. وكان هذا الاتجاه أكثر وضوحاً حيال السكان الأكراد قبل عام 2003 [38]. لكن الفترات الطويلة من غياب الأمن والاستقرار السياسي قادت إلى عنف متكرر ضد فئات السكان المدنيين، كبعض الطوائف، وضد الضعفاء كالنازحين والنساء[39].

قبل عام 2003، جعلت هذه الديناميكيات المشهد السياسي العراقي عرضة لاستخدام القوة لفرض تشكيل المجتمع، واستخدام موارد الدولة لبناء وتقوية شبكات المحسوبية، وإساءة استخدام عائدات النفط، وتفاقم الانقسامات الطائفية والعرقية[40]. وتولى نموذج إقصائي للدولة الريعية مقايضة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الاقتصادية بالولاء والخضوع السياسي. واعتمد بشدة على العلاقات العشائرية في بناء الهوية العراقية وترسيخ الروابط بين الدولة والمجتمع[41].

شكّل غزو العراق عام 2003 والإطاحة بصدام حسين لحظة مفصلية. فقد تحول العراق من دولة ريعية إلى دولة هشة للغاية، حيث اتسمت السنوات التالية بتعقيد بناء الدولة داخل مجتمع منقسم بعمق[42]. واستبدلت الدولة المركزية بنظام اتحادي عرقي وطائفي فضفاض لتقاسم السلطة معروف باسم المحاصصة الطائفية، أكد التصدعات في الهوية العراقية[43]. فبموجب هذا النظام، رئيس الجمهورية كردي ورئيس الوزراء شيعي ورئيس البرلمان سني. وهذا يترك تشكيل الحكومة مرهوناً بصفقات وتسويات كبرى بين النخب، وهي عملية تصبح فيها مصالح السكان عموماً، في أغلب الأحيان، ثانوية بالنسبة للمصالح الفردية والسياسية[44]. وهذا يعني أيضاً أن الأقليات تفتقر غالباً إلى التمثيل السياسي الفعال بسبب التنافس السياسي بين الفئات المهيمنة، رغم وجود آليات قانونية هدفها حماية حقوق الأقليات[45]. علاوة على ذلك، ورغم أن النظام السياسي يفي بمتطلبات الديمقراطية الإجرائية، فإن الفساد والتدخل الإقليمي وتعدد الأطراف غير الحكومية التي تقوض سلطة الدولة يفسد هذه العملية عموماً[46].

ورغم تنظيم انتخابات تنافسية بانتظام، اتبعت الأحزاب والائتلافات التي تتنافس عليها عموماً الانقسامات العرقية والطائفية[47]. وبالتالي، لم تتحد الفئات المختلفة بموجب عقد اجتماعي شامل للجميع. وطبقت حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بعد انتخابات 2005 منطقاً طائفياً في تشكيلها[48] دفع بعض الطوائف إلى مواصلة الشعور بالظلم. ووجد آخرون فرصة لاحتكار السلطة[49]. ولهذا السبب، فإن ثقة العراقيين ضعيفة بمؤسسات الدولة والعمليات السياسية، التي يرون أنها فاسدة بطبيعتها وليست منفتحة على الحوار والمشاركة.

ومع عدم تمكن الدولة من تجسيد مفهوم شامل للمواطنة والشعور بالانتماء الوطني[50]، كان صعود تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014 انتكاسة كبيرة. وإضافة للتسبب في انتشار العنف والأزمات الإنسانية، أنشأ التنظيم عقداً اجتماعياً منفصلاً، فرضه بالعنف والوحشية في الأراضي التي احتلها[51].

ومنذ هزيمة الدولة الإسلامية في عام 2017، استعادت الدولة تدريجياً سيطرتها على هذه الأراضي، لكن العراق يواصل مواجهة مشاكل دائمة عديدة، كاستشراء الفساد، وضعف الاقتصاد وعدم تنوعه، ومحدودية توفر الخدمات الأساسية، والتحديات البيئية الكبيرة. وتقوض هذه المشاكل تدريجياً أسس العقد الاجتماعي وتعيق وجود إطار حديث وقوي للعلاقات بين الدولة والمجتمع[52]. وإلى جانب نظام تقاسم السلطة الحالي، تؤجج هذه المخاوف إحباطاً شعبياً واسع النطاق بين المواطنين العاديين، لأن العقد الاجتماعي يجب أن يقوم أساساً على تلبية احتياجاتهم[53]. وكما توضح الاحتجاجات الجماهيرية في عامي 2018 و2019، يريد العراقيون التحول من السياسة القائمة على الهوية إلى سياسة قائمة على القضايا[54]. ويطالب العراقيون بمختلف طوائفهم الدولة بتقديم الخدمات والوظائف والأمن اللازم للعيش الكريم، وهو الذي يسمح لهم باستعادة الثقة التي طالما فقدوها بالدولة[55]. أظهرت احتجاجات 2019 كيف أن كثيراً من السكان تجاوزوا الطائفية، بينما لا يزال بعض أفراد النخبة السياسية يعتمدون عليها لتحقيق السلطة والثروة[56]. ولا يزال ثمة انقسام واضح في تصور الشكل المطلوب للعقد الاجتماعي[57].

إضافة لما سبق، أدى كوفيد-19 إلى إضعاف العلاقات بين الدولة والمجتمع، مفاقماً المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية الموجودة أصلاً[58]. فقد حدثت الجائحة إبان تراجع ثقة الناس بمؤسسات الدولة، واستمرار الاحتجاجات الشعبية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية. وطغت ضرورات احتواء الجائحة على جهود رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لتنفيذ الإصلاحات، ما أثر على الفئات المهمشة والضعيفة، كالنساء والنازحين والشباب[59]، أكثر من غيرها. وتوقفت أنشطة المصالحة الجارية إلى حد كبير بينما أدت التوترات المجتمعية السياسية بشكل أساسي إلى زيادة الضغط على الخدمات والاقتصاد[60]. وأدى التهديد الذي تمثله الجائحة إلى تعزيز الحاجة إلى إعادة التفاوض بشأن العقد الاجتماعي.

3.2 عقد اجتماعي يراعي المساواة بين الجنسين في العراق

تعتبر النساء من أكثر الفئات المهمشة في العراق. وقد تدهورت أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية وحقوقهن وظروفهن المعيشية تدهوراً كبيراً بعد الغزو وتغيير النظام في عام 2003 [61]. وفرض النظام الحالي مزيداً من القيود على حقوقهن وحرياتهن، بعد أن "فرط الدستور فعلياً بحقوقهن في محاولة للتوصل إلى تسوية بين الزعماء السياسيين الطائفيين والقوميين"[62]. النساء أكثر تعرضاً لأشكال مختلفة من العنف والتمييز والسيطرة[63]، وغالباً ما يفشل العقد الاجتماعي في حمايتهن وحماية حقوقهن. فهو يواصل ترسيخ الأعراف الأبوية وتعميق تبعية النساء في العلاقة بين الدولة والمجتمع[64]. عندما سُئلت النساء عما يمنعهن من المشاركة في العملية السياسية، ذكرن وصمة العار والأعراف المجتمعية والقبلية قبل القيود البيروقراطية حتى.

وعلى الرغم من أن المادة 14 من دستور 2005 تكرس مبدأ المساواة بين الجنسين، فإنها تسمح بتفسيرات محلية خاصة للمسائل المتعلقة بالأسرة والأحوال الشخصية. وتحظر المادة 29 الاعتداء والعنف الأسري، لكن رغم المحاولات العديدة، لم يقر البرلمان العراقي مشروع قانون مناهضة العنف الأسري[65]. كما أن قانون العقوبات العراقي يسمح بأنواع معينة من العنف ضد النساء. فالمادة 41-1 منه تنص على أنه "لا جريمة أثناء ممارسة حق قانوني" بما في ذلك "معاقبة الزوجة من قبل زوجها". وتوقف المادة 398 الملاحقة الجنائية للأفراد الذين يرتكبون الاغتصاب والاعتداء الجنسي على النساء إذا تزوجوا ضحاياهم. وتعتبر المادة 128 الشرف عاملاً مخففاً للعقوبة، ما يسمح باستمرار ما يسمى "جرائم الشرف". وتحدد المادة 409 عقوبات مخففة للقتل أو الضرب أو التسبب في أذى جسدي دائم للقريبات في حالات الزنا. ويظهر التمييز القانوني ضد النساء أيضاً في وصولهن المحدود إلى نظام العدالة، وغالباً ما تُثنيهن الضغوط الاجتماعية[66] عن السعي لتحقيق العدالة أو اللجوء إلى المحاكم. باختصار، تتعارض قوانين العراق ونظامه القانوني مع مبادئ عدم التمييز باسم التقاليد والدين والخصوصية الثقافية[67].

احتل العراق المرتبة 146 من أصل 162 دولة على مؤشر اللامساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2019. وسبب هذه المرتبة المتدنية عوامل عدة، كنسبة النساء الراشدات الحاصلات على تعليم ثانوي على الأقل، حيث تبلغ 39.5% مقارنة بمتوسط الدول العربية البالغ 49.3%. والنسبة هي 56.5% للرجال العراقيين. وبلغ معدل المواليد 71.7 مولوداً لكل 1000 امرأة بعمر 15-19 عاماً، بينما متوسط الدول

العربية هو 46.8. وتبلغ مشاركة النساء في سوق العمل 11.6% فقط مقارنة بمتوسط 20.7% في الدول العربية و74.2% للرجال العراقيين[68].

في إقليم كردستان، ترتبط حقوق النساء ارتباطاً وثيقاً بالقومية الكردية وبناء الدولة. وغالباً ما تقدم المساواة بين الجنسين على أنها سمة خاصة بالثقافة الكردية تميزها عن بقية العراق[69]. ورغم جهود حكومة الإقليم لتعزيز المساواة بين الجنسين عبر اعتماد قوانين ولوائح عديدة لتتوافق مع المعايير الدولية، فإن الدافع وراء كثير من سياساتها كان الحاجة إلى تأمين الدعم الدولي للاستقلال عن العراق، وبالتالي قلص أثرها الإيجابي الحقيقي على حياة النساء[70].

وعلى الرغم من الحواجز العديدة بين الجنسين، قدمت النساء في جميع أنحاء العراق وجهات نظر شاملة بشأن المشاكل البنيوية التي تؤثر على البلاد والإصلاحات لإعادة التفاوض على العقد الاجتماعي. وسلط الرجال والنساء عموماً الضوء على مختلف القضايا والاحتياجات. وركز الرجال أكثر بكثير على الأمن وتقليص سلطة الأطراف غير الحكومية. وشددوا عموماً على قضايا فردية تخصهم كأفراد بدلاً من اعتبار المشاكل البنيوية مترابطة. وكان لدى النساء فهم أكثر اكتمالاً وشمولاً لما يجب تغييره، وكيف تترك معالجة مشكلة معينة آثاراً إيجابية على قضايا أخرى. على سبيل المثال، عند الحديث عن استشراء الفساد، لم تقصر النساء شكاواهن على العملية السياسية بل ربطن الفساد بتوفير الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم. وذكرن ضرورة القضاء على الفساد في جميع المستويات وعدم الاكتفاء بالتركيز على إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

3.3 ماذا تعني إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق؟

تؤكد التطورات الأخيرة مرة أخرى أن التسوية السياسية لعام 2003 فشلت في بناء الثقة بين الفئات المختلفة. بل إنها في الواقع أعاقت إبرام عقد اجتماعي شامل وأضعفت قدرة الدولة على إظهار السلطة وتدعيمها[71]. وقد أضرّ ذلك بالخدمات العامة وبالأمن والحماية، وقلص بشدة الثقة في مؤسسات الدولة والعمليات السياسية[72]. والعقد الاجتماعي الحالي يفيد النخب في الغالب[73]، حيث أدت أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه القصور الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والبيئية والسياسية المستمرة[74].

يجب التفاوض بشأن عقد اجتماعي جديد وحيوي وشامل للجميع، كي يتعافى العراق من الصدمات المركبة التي تعرض لها ويتحرك نحو التنمية المستدامة والعادلة. ومن العقبات الرئيسية التغلب على ولاءات الجماعات المحلية الراسخة في النظام السياسي[75]. ستكون إعادة صياغة عقد اجتماعي عملية طويلة الأمد تقوم على الثقة والحوار بين جميع الأطراف. ويجب أن تضع الحلول قصيرة الأجل الأساس لإصلاحات هيكلية تستهدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة والتماسك. وثمة بوادر واعدة على مثل هذه التطورات. على سبيل المثال، يظهر نشاط الشباب في شتى المحافظات أن الجيل الجديد يسعى باضطراد إلى الانفصال عن النظام السياسي الطائفي. وهو يتبنى نموذج مواطنة أكثر تشاركية يتيح حقوقاً ومسؤوليات أكبر للمواطنين[76]. من جانبها، أطلقت الحكومة مؤخراً إصلاحات طموحة عدة. بيد أننا لم نشهد بعد آثاراً ملموسة لها.

4. العلاقة بين الدولة والمجتمع منذ عام 2010

قدم القسم السابق لمحة عامة عن العقد الاجتماعي في العراق. ويقدم هذا القسم تحليلاً أكثر تفصيلاً للفترة بعد عام 2010، التي شهدت تهميشاً سياسياً شديداً، وصعود وهزيمة الدولة الإسلامية، وحراك تشرين الاحتجاجي لعام 2019.

4.1 تطور العقد الاجتماعي بين 2010 وآب (أغسطس) 2014

عطلت مركزية السلطة بين عامي 2010 و2014 مبادئ تقاسم السلطة التي دعمت العقد الاجتماعي منذ عام 2005 وسمحت لمختلف الفئات بالمشاركة في صنع القرار السياسي[77]. وقد حال ذلك دون ترسيخ النظام الديمقراطي الانتقالي وأضعف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[78].

وسبب المناخ السياسي شعور المكونين السني والكردي بالتهميش وعدم التمكن من المشاركة بفعالية في الحكم. وبينما لا يزال الأكراد قادرين على ممارسة السلطة في منطقتهم المتمتعة بالحكم الذاتي، حيّد السنة إلى حد كبير[79]. وبدلًا من توفير أساس للعلاقات بين الدولة والمجتمع ككل، عزل العقد الاجتماعي في ذلك الوقت كثيراً من الجماعات والفئات[80]. وأدى ذلك إلى زيادة التشرذم وتفاقم الانقسامات المجتمعية[81].

في 2012 و2013، اندلعت احتجاجات كبيرة في بضع محافظات ذات أغلبية سنية[82] في محاولة لإعادة التفاوض على العقد الاجتماعي. ردت الحكومة بقوة، ما زاد تدهور العلاقة مع السنة[83]. وأكدت تلك الفترة محدودية سبل التعبير عن المطالب أو التعامل مع الدولة أو رفع مطالب لها. وأصبح الإقصاء السمة المميزة للعلاقة مع المجتمع السني حتى مع الانقسام الشديد بين تعبيراته السياسية[84].

في ظل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، ومع ارتفاع معدل الفقر من 19% في عام 2013 إلى 22.5% في عام 2014 [85]، ظهر تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي وتوسع. ونجح في استغلال المظالم المحلية والاستياء والاستفادة منها[86]. وهدد، في الفراغ الذي تركته الدولة، بإنشاء "عقد اجتماعي" منفصل خاص به مع السكان المحليين، له نظامه الخاص للحكم وتقديم الخدمات[87].

ومع انهيار جهاز الأمن العراقي، حشدت عشرات الأطراف غير الحكومية لاستعادة الأراضي من التنظيم تحت مظلة قوات الحشد الشعبي. ورغم أن هذه الجماعات كانت بالغة الأهمية في محاربة التنظيم[88]، فإنها مثلت هويات دون وطنية وولاءات فرعية. وقد شكل ذلك تحدياً لسيادة الدولة وعرض آفاق ترسيخ الهوية الوطنية للخطر[89]. وفي عام 2016، اندمجت قوات الحشد الشعبي رسمياً ضمن قوات الأمن العراقية[90].

4.2 تطور العقد الاجتماعي بين أيلول (سبتمبر) 2014 و2020

بعد انتخابات نيسان (أبريل) 2014، شكل حيدر العبادي رئيس الوزراء حكومة جديدة في ظل ظروف اقتصادية صعبة وتوترات مجتمعية عميقة وانتشار الفساد واستمرار النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية[91]. وشهدت الفترة منذ ذلك الحين احتجاجات واضطرابات متكررة[92]. ووسط القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية وزيادة عدد النازحين كثيراً (بلغ عددهم 3.2 مليون بحلول عام 2015 [93])، اندلعت موجة من الاحتجاجات الشعبية في عام 2015 في البصرة ثم امتدت إلى مدن أخرى في جنوب العراق[94]. اندلعت الاحتجاجات بسبب التوترات المتأصلة في العقد الاجتماعي لتقاسم السلطة وبسبب تنامي الاستياء من نظام يسمح للنخب السياسية بالتوسط في العلاقة بين المواطنين والدولة[95]. ووجهت تلك الموجة الأولى من الاحتجاجات انتقاداتها إلى الطبقة الحاكمة وأكدت التطلعات لتجاوز الهويات المسيسة[96].

وقعت احتجاجات عام 2015 في ظروف متوترة، حيث سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على جزء كبير من البلاد وادعت مناطق عديدة أخرى إهمالها من الدولة[97]. وفي النهاية أيد رئيس الوزراء الاحتجاجات بوصفها وسيلة لدفع خطط مكافحة الفساد وتعزيز الخدمات العامة[98]. لم تتحقق هذه الطموحات، للأسف، ما أدى إلى زيادة

انعدام الثقة[99]. فعندما تكون الهوية هي أساس تشكيل العقد الاجتماعي، يصبح تحفيز التغيير تحدياً كبيراً حتى بوجود رغبة شعبية في التحرك نحو حياة سياسية قائمة على القضايا[100].

في عامي 2017 و2018، اندلعت احتجاجات شعبية مرة أخرى في جنوب ووسط العراق وكذلك في إقليم كردستان، وتمحورت حول الفساد والبطالة ومطالب طويلة الأمد بإصلاح الحكم والإصلاح الاقتصادي[101]. وعلى الرغم من المظالم المشتركة وخيبة الأمل من نظام الحكم السائد، لم يكوّن المتظاهرون العراقيون بعد روابط وتضامناً على مستوى البلاد[102]. كان محرك الاحتجاجات الرئيسي هم الشباب الذين يشكلون غالبية السكان وغالبية العاطلين عن العمل. فقد نشأوا بعد 2003 في ظل تعاقب نخب سياسية تتقاسم السلطة والموارد بدون تلبية المطالب الشعبية[103]. قوبلت المظاهرات بمزيج من قمع الدولة والوعود الشعبوية[104]، تماماً كسابقاتها، ولكن زخمها استمر وبلغ ذروته في احتجاجات تشرين 2019. فقد ولدت هذه الاحتجاجات اضطرابات استمرت طوال عام 2020 وحتى عام 2021، وإن بدرجة أقل[105].

شكلت موجة المظاهرات تحدياً كبيراً للنخب الحاكمة حيث عبّر المتظاهرون، لأول مرة، صراحة عن عدم رضاهم عن نظام المحاصصة وتجاوزوا مطالب الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[106]. ودعوا إلى إعادة صياغة العقد الاجتماعي والتخلي عن السياسات القائمة على الهوية، وإلى تحقيق الصالح العام ووضع مصالح المواطنين في الصدارة[107]. أبقى هذا التركيز الاحتجاجات حية رغم تزايد عنف الدولة وجائحة كوفيد-19[108]. وحظي هذا الحراك عام 2019 بدعم وطني[109]. ومع أنه ظل غير منظم إلى حد كبير، فإنه أوجد للعراقيين مساحة شعروا فيها أن بإمكانهم أن يكون لهم رأي في العلاقات بين الدولة والمجتمع[110].

بعد الاحتجاجات وتشكيل حكومة جديدة، وعد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بتلبية مطالب المتظاهرين، وتعهد بتقديم الأفراد الذين اعتدوا عليهم إلى العدالة، والتزم بالانتخابات المبكرة التي انتهت في تشرين الأول (أكتوبر) 2021[111]. وأطلق برنامج إصلاح اجتماعي واقتصادي طموح[112] لكن تنفيذه لم ينجح بسبب انتشار الجائحة وانخفاض أسعار النفط وقصر ولاية الكاظمي[113].

وفي عام 2020، أدت الصدمة المزدوجة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط وانتشار كوفيد-19 إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 10.4%[114]. وارتفع معدل الفقر من 20% في 2017-2018 إلى 31.7% في 2020[115]. وفي الربع الأخير من عام 2020، نشرت الحكومة دراسة عن إنعاش الاقتصاد بخطة طموحة مدتها ثلاث سنوات لإزالة مشاكل العراق المالية[116]. وفي كانون الأول (ديسمبر) 2020، قررت الحكومة تخفيض قيمة العملة بنسبة 20% استجابة للضغوط الاقتصادية المتزايدة، لكن ذلك زاد تكلفة المعيشة وفاقم الظروف الصعبة للفئات الضعيفة[117].

ارتفع معدل البطالة باضطراد، حيث تجاوز 13% في عام 2020[118] ، مع معدلات أعلى في ميسان والمثنى وذي قار وصلاح الدين[119]. والشباب هم الأكثر تضرراً، حيث 25.2% ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة عاطلون عن العمل[120]. وبلغ معدل بطالة النساء 30.5% في عام 2020، أي ثلاثة أضعاف المعدل بين الرجال[121]. ويشكل تركز الغالبية العظمى من العاملين العراقيين في القطاع العام المتضخم[122] عبئاً كبيراً على موازنة الحكومة التي تعتمد على إيرادات النفط وتتأثر بتقلبات أسعاره. ونجم عن ذلك تزايد العجز، إلى جانب تأخيرات مستمرة في دفع الرواتب والمعاشات التقاعدية[123].

تظهر الاحتجاجات المستمرة أن المطالب القديمة بالإصلاح وبعقد اجتماعي جديد لن تختفي حتى تحقيق تغيير هيكلي. بيد أن التعاون في حركات الاحتجاج محدود، رغم المظالم المشتركة، بينما التعاون بين النخب للحفاظ على الوضع الراهن راسخ بعمق[124]. كما أن الاحتجاجات محصورة غالباً في مناطق جغرافية محددة[125]. بيد أنها تعتبر الطريقة الأكثر قابلية للتطبيق للتعبير عن عدم الرضا[126] لأن العراق يفتقر إلى إطار عمل لصياغة رؤية مشتركة للسكان والمؤسسات السياسية[127].

لن تنجح جهود إعادة التفاوض بشأن العقد الاجتماعي إلا إذا شارك وكلاء التغيير الرئيسيون. وقد ظهر كثير منهم أثناء الاحتجاجات الشعبية. إنهم أولاً وقبل كل شيء الناس أنفسهم والشباب خاصة[128]. في حراك 2019، لعبت النساء أدواراً مركزية في التخطيط والمشاركة ودعم الشبكات، وغالباً ما وقفن دروعاً بشرية

ضد قوات الأمن[129]. وأظهرت موجات التعبئة الاجتماعية أهمية تفاوض المحتجين مع الأطراف الأخرى ومؤسسات الدولة، ومع النخب السياسية والدينية[130].

4.3 تطور العقد الاجتماعي في إقليم كوردستان

تختلف التجربة التاريخية لإقليم كردستان عن باقي مناطق العراق. فالإقليم يتمتع بدرجة معينة من الحكم الذاتي منذ حرب الخليج عام 1991 نتيجة منطقة حظر الطيران التي فرضتها الأمم المتحدة ومنحت الأكراد حماية وحكماً شبه ذاتي بحكم الأمر الواقع[131]. ويعترف الدستور العراقي لعام 2005 رسمياً بالحكم الذاتي للإقليم في التشكيلة الاتحادية الجديدة. ويسمح له بامتيازات موسعة، وبالحق في ممارسة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبحصة من الإيرادات الوطنية تتناسب مع عدد سكانه[132] إلى جانب إعادة توزيع الإيرادات الوطنية عبر التوظيف العام والمكافآت وتوفير الخدمات الأساسية والأمن[133]. ويُسمح للإقليم بإنشاء وإدارة قوات شرطة وأمن خاصة به (البيشمركة)[134]. وقد أدت هذه الترتيبات إلى وجود عقد اجتماعي موازٍ بين حكومة إقليم كردستان وسكان الإقليم.

شهد الإقليم حداً أدنى من النزاع في عام 2003 وتمتع باستقرار أكثر من بقية العراق في السنوات التالية[135]. وساعد استقرار الاقتصاد الأحزاب الحاكمة في ترسيخ شرعيتها[136]. ودعمت الإيرادات من الحكومة العراقية والاستثمارات الأجنبية تطوير بنية تحتية مدعومة وزيادة معدلات التوظيف، وإن كان ذلك عبر نظام محسوبية قائم على الدعم الانتخابي في الانتخابات المحلية والوطنية[137]. وأدى النمو السريع بين عامي 2003 و2014 وعملية التوسع العمراني المكثفة إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة، وتعزيز التغيير الاجتماعي والثقافي[138].

سهّل الاستقرار وارتفاع أسعار النفط إبرام عقد اجتماعي قائم على المحسوبية مقابل تمثيل سياسي محدود. نتيجة لذلك، يعمل معظم السكان العاملين في القطاع العام[139]. ومنذ الأزمة الاقتصادية عام 2014، الناجمة عن الانخفاض الشديد في أسعار النفط وتكاليف محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، جمدت كافة عمليات التوظيف في القطاع العام[140]. وكان لذلك أثر أكبر على النساء، اللاتي يعملن غالباً في القطاع العام وما زلن يواجهن عقبات كبيرة في القطاع الخاص الذي يهيمن عليه الذكور[141].

في أيلول (سبتمبر) 2017، أشار استفتاء بوضوح إلى أن السكان الأكراد يرون مستقبلهم من منظور الاستقلال[142]. وتضمن رد حكومة العراق على استعادة السيطرة على الأراضي المتنازع عليها، بما في ذلك كركوك، ما أضر بالعلاقة مع الإقليم[143]. ومن التداعيات الأخرى الفصل الجزئي للإقليم عن الحركات الاحتجاجية الأوسع، مع بقاء شوارعه هادئة إلى حد كبير حتى أواخر عام 2020[144]. وحيث يرفض المتظاهرون والنشطاء في باقي أنحاء العراق نظام تقاسم السلطة الحالي، يعتمد الإقليم على هذا الترتيب للحفاظ على استقلاليته[145]. ومثل باقي العراق، لم ينجح بعد في تنويع اقتصاده ولا يزال عرضة لصدمات أسعار النفط نظراً لاعتماده الشديد على الإيرادات من بغداد[146].

في السنوات الأخيرة، كشف الانخفاض الحاد في أسعار النفط والخلافات المستمرة على الموازنة مع بغداد، رغم التحسينات في ظل حكومة الكاظمي، إلى أي مدى يواجه إقليم كردستان مشاكل الحكم والفساد نفسها السائدة في بقية البلاد[147]. فالتوظيف في القطاع العام المتضخم أصلًا لا يزال المصدر الرئيسي لدخل الأسرة ويمثل 53% من إجمالي القوى العاملة[148]. وتتأخر حكومة الإقليم في الدفع، وهي غالباً غير قادرة على دفع رواتب موظفيها وعددهم 1.2 مليون موظف بسبب خلافات النفط مقابل الموازنة مع بغداد[149].

وقد قوبلت الاحتجاجات الضيقة، عند السماح بها، على البطالة وعدم دفع الرواتب وتدابير التقشف بالقوة والاعتقالات ووترت العلاقات بين الدولة والمجتمع[150]. وتأتي ضغوط أخرى من تصاعد معدل الفقر، الذي قفز من 5.5% في عام 2017[151] إلى 12.5% في عام 2020[152]. وزادت خيبة الأمل من النظام السياسي والنخبة الحاكمة حتى مع تضاؤل الاهتمام بالعمل السياسي، لا سيما بين الشباب الذين يعزون وضعهم الاقتصادي الصعب غالباً إلى المشاكل الهيكلية والانقسامات السياسية[153].

4.4 العوامل المؤثرة في انهيار العلاقات بين الدولة والمجتمع

أثرت عوامل عدة على انهيار العلاقات بين الدولة والمجتمع عموماً: الأسس الهشة لمؤسسات الدولة حتى قبل عام 2003، ونقص التمثيل في صنع القرار، وانتشار الفساد. ومن العوامل الرئيسية عدم القدرة على إنشاء حكومة اتحادية فاعلة ومشاركة للسلطة، ما ترك السياسة القائمة على الهوية أساساً للحكم[154]. وتركز الأحزاب السياسية على مواقعها داخل النظام، وليس لدى الشعب العراقي ثقة كبيرة بالمؤسسات السياسية لتحقيق تغيير هيكلي أو إعادة التفاوض بشأن العقد الاجتماعي[155].

فشلت مركزة السلطة بين عامي 2010 و2014، وما أعقبها من سياسات إقصائية، في تعزيز التمثيل في الحكم[156]. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت مؤسسات الدولة أضعف مع الحد من الممارسات الديمقراطية[157]. وأدى ذلك إلى زيادة التشرذم الاجتماعي وتفاقم انقسامات الهوية[158]. وازدادت اللامساواة بسبب استمرار فشل الدولة في التوزيع العادل للموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية[159]. وأدى صعود تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014، والنزوح الجماعي الذي سببه، وتحديات الجيش العراقي في الرد الفوري إلى زيادة انهيار العقد الاجتماعي.

ثمة عامل رئيسي آخر هو الفساد، وهو شكوى مشتركة بين جميع مكونات المجتمع[160]. فرغم جهود الحكومة الحالية لمواجهته، يتفاقم الفساد بسبب الأزمة الاقتصادية الجارية والاعتماد المستمر على عائدات النفط. وقد كان سبباً كبيراً للاحتجاجات[161]. وكان للرد العنيف على المتظاهرين منذ عام 2019 أثر جذري[162]، أدى إلى زيادة المطالب بإنهاء الترتيبات الحالية لتقاسم السلطة وإجراء انتخابات جديدة بموجب قانون انتخابي معدل[163].

ومن السمات المميزة للعقد الاجتماعي في العراق أن شروطه تختلف اختلافاً كبيراً حسب الفئة المجتمعية[164]. فتركيز السلطة بين بعض الجماعات يقصي شرائح كبيرة من السكان، ما يعمق الانقسامات السياسية والمجتمعية والمظالم طويلة الأمد[165]. وتفرض المنافسة ضمن الجماعات عقبات أخرى[166]. وتتضرر الفئات المهمشة، كالنازحين والأقليات والمعوقين والنساء والشباب، أكثر من غيرها. ويعاني كثيرون من عدم كفاية برامج المساعدة والحماية[167].

5. ماذا يقول العراقيون؟

يحلل هذا القسم المظالم الأساسية للعراقيين وكيف تؤثر على العقد الاجتماعي وما الذي يعيق التغيير. بناء على الاستطلاع البحثي الأول، الذي طلب من المشاركين ترتيب خمس مشاكل بحسب أهميتها وضرورة عمل الحكومة على مواجهتها (الشكل 1)، كانت مواجهة الفساد القضية الأكثر أهمية، حيث صنفها 50.3% من المشاركين أولوية أولى و27.4% أولوية ثانية. يليها تحسين الخدمات، وتحسين الاقتصاد، وإصلاح قطاع الأمن، وإصلاح الحكم. وبوجود اختلافات طفيفة فقط، كانت التصنيفات هي نفسها حسب المحافظة والفئة العمرية والجنس والوضع الوظيفي.

الشكل 1: ترتيب الأولويات التي يتعين على الحكومة معالجتها (1 هو الأهم و5 هو الأقل أهمية)

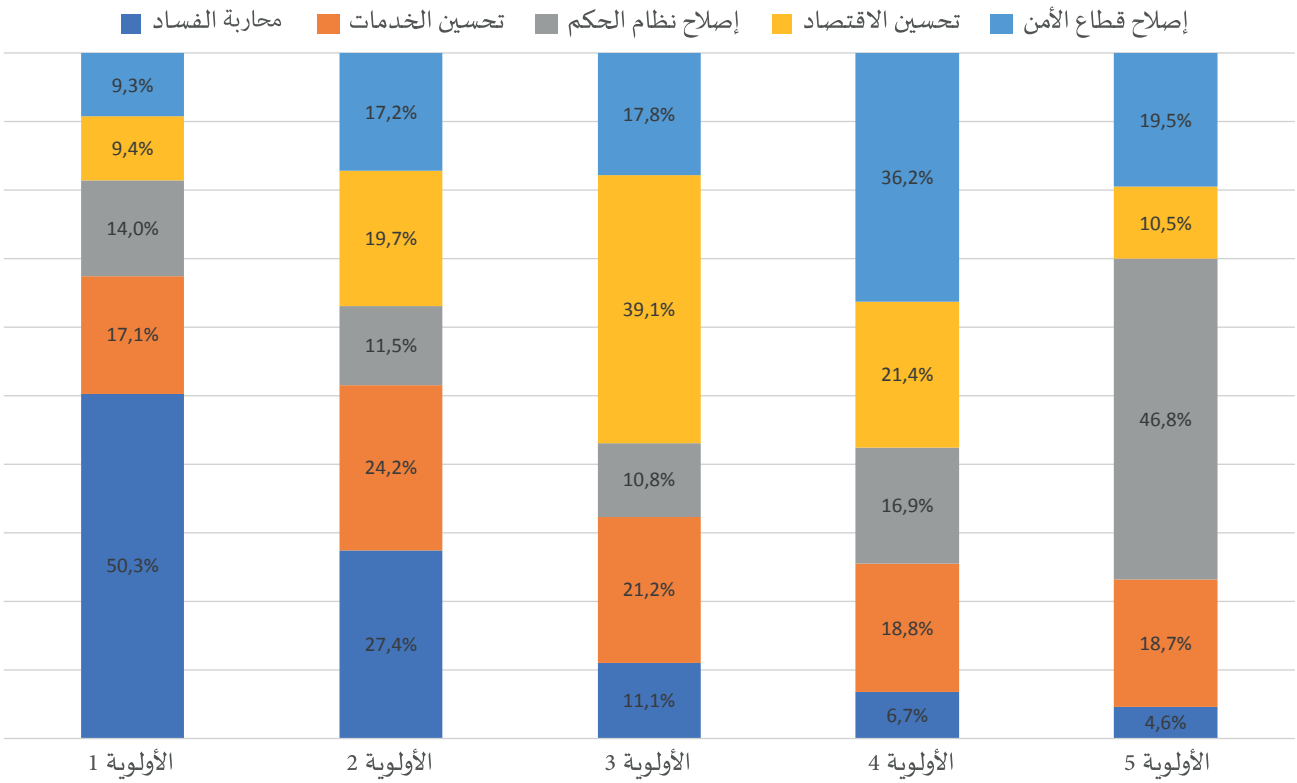

المصدر: الاستطلاع الأول الذي شمل 8786 مشاركاً طُلب منهم ترتيب خمسة مشاكل حسب الأهمية.

وعند سؤالهم عن خطوة واحدة مطلوبة للثقة بالحكومة أو استعادة الثقة بها، قال المشاركون إن مواجهة الفساد هي العامل الأكثر أهمية (الشكل 2). إعادة صياغة نظام الحكم بشكل كبير ثاني أهم عامل، وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنتائج المناقشات الجماعية والمشاورات. فقد ربط المشاركون النظام الحالي بالفساد ورأوا أن مواجهة الفساد ضرورية لتحسين القضايا الأخرى.

وكانت النتائج متشابهة إلى حد كبير عند تصنيفها حسب الجنس. كان المشاركون الأكبر سناً أكثر ميلاً لاختيار إلغاء نظام المحاصصة (34.2% للأعمار 56 عاماً فأكثر، 30.3% للأعمار 36-55 و21.6% للأعمار 18-35). وكان المشاركون الأصغر سناً أكثر ميلاً لاختيار خيار مواجهة المخاوف الأمنية والأطراف غير الحكومية (17.7% للأعمار من 18 إلى 35 عاماً، و16.3% للأعمار من 36 إلى 55 عاماً، و12.9% للأعمار من 56 عاماً فأكثر)، وهو ما يمكن ربطه بالشباب المشاركين بشدة في الاحتجاجات التي قوبلت بالعنف.

الشكل 2: متطلبات الثقة أو استعادة الثقة بالحكومة

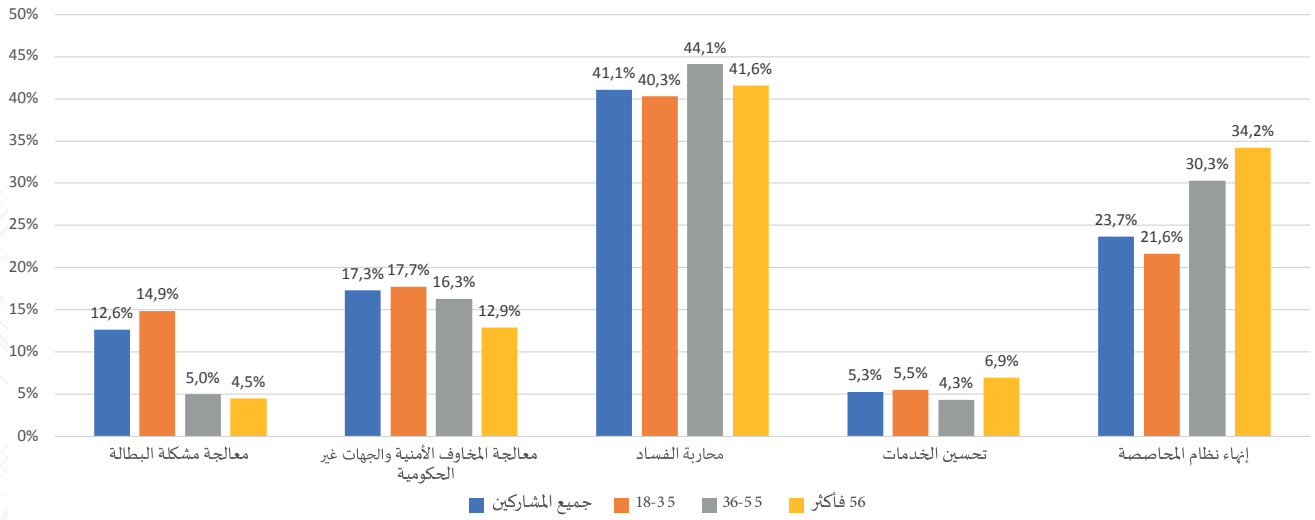

المصدر: الاستطلاع الأول.

في إقليم كردستان، كان ثمة اختلافات طفيفة. فقد اعتبرت مواجهة البطالة ثاني أهم عامل في الثقة بالحكومة (23.5%) بينما احتلت المرتبة الرابعة في جميع المناطق الأخرى (الشكل 3). في حين إعادة صياغة شكل نظام الحكم الحالي جاء (18.4%)، بينما احتل المرتبة الثانية في جميع المناطق الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، كانت مواجهة المخاوف الأمنية (8.2%) أقل أهمية في الإقليم منها في بقية البلاد.

في الجنوب[168]، الذي شهد احتجاجات كبيرة ضد التوزيع غير المتكافئ للموارد[169]، كانت نسبة من أعطوا الأولوية لإعادة صياغة شكل نظام الحكم الحالي هي الأعلى في البلاد حيث بلغت 28.3%. بناء على النتائج المصنفة حسب حالة التوظيف. وبالنسبة للعاطلين عن العمل، اعتُبرت مواجهة الحكومة للبطالة ثاني أهم عامل (23%)، رغم أن النسبة نفسها تقريباً من العاطلين عن العمل اختارت إعادة صياغة شكل نظام الحكم (22.9%).

الشكل 3: متطلبات الثقة (أو استعادة) الثقة بالحكومة، حسب المنطقة

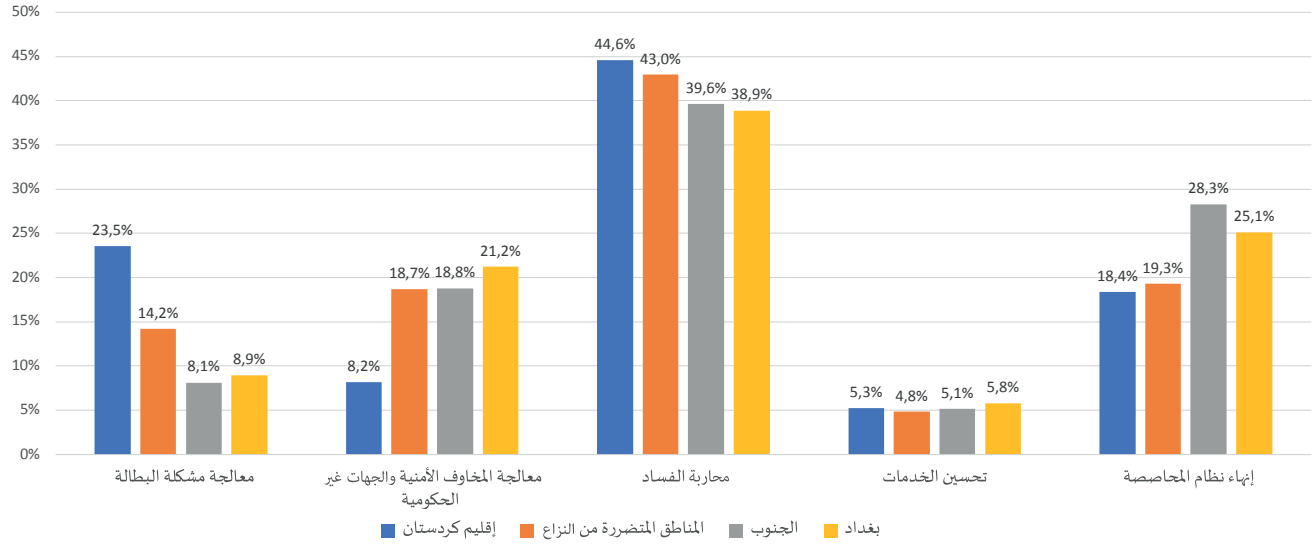

المصدر: الاستطلاع الأول.

تظهر البيانات بوضوح أن إعادة صياغة نظام الحكم الحالي بشكل كبير تبدو مصدر قلق عظيم لقطاع كبير من الشعب العراقي. ورأى البعض أن مفهوم "الإصلاح" في السؤال الأول لا يمثل تغييراً كافياً. وبرز الفساد باعتباره العامل الأهم في كلا السؤالين، ما يوحي بأن المشاركين ربطوه مباشرة بالعملية السياسية.

عند طرح سؤال ثالث عن أكبر عقبة أمام المشاركة السياسية، اختار 41.7% "فساد العمليات السياسية للنخب الحاكمة" (الشكل 4). يعزز هذه النقطة أن نسباً مرتفعة أيضاً اختارت "فقدان الثقة بالعمل السياسي" (22%) و"عدم ثقة المواطن بالمؤسسات والعمليات السياسية" (17.7%). وكانت النتائج الإجمالية هي نفسها عند تصنيف البيانات حسب المحافظة والعمر والجنس والوضع الوظيفي، مع اختلافات طفيفة فقط. كان المشاركون الأكبر سناً أكثر ميلاً لاختيار "فساد العمليات السياسية للنخب الحاكمة"، وكان الشباب أكثر ميلاً لاختيار "فقدان الثقة بالعمل السياسي".

الشكل 4: أكبر عقبات مشاركة العراقيين في العمل السياسي حسب الفئة العمرية

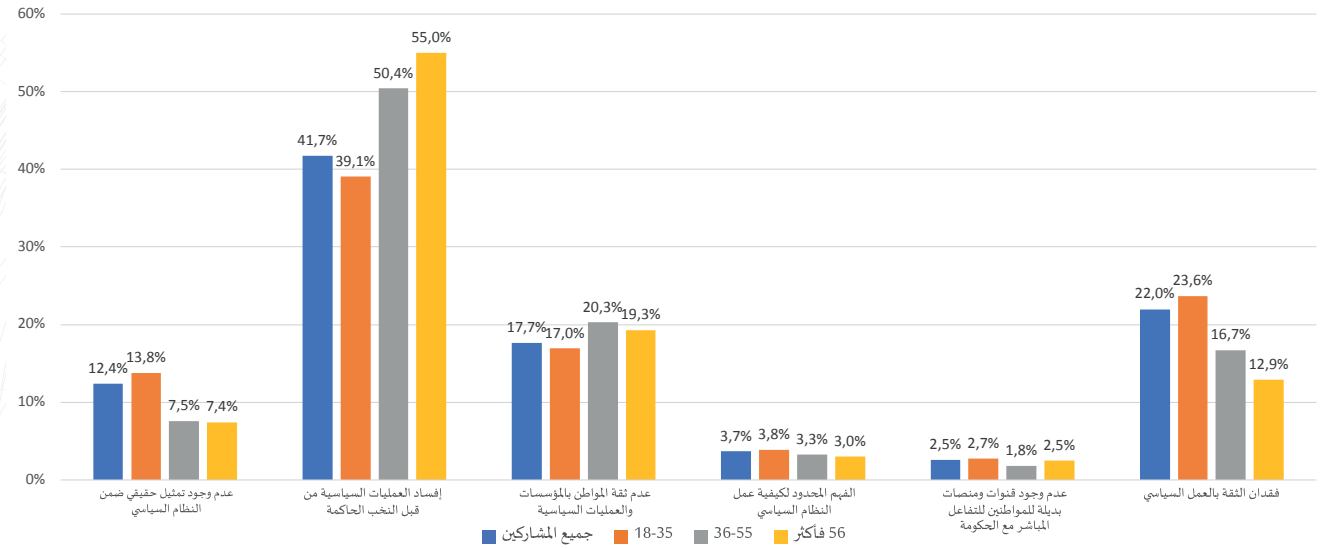

المصدر: الاستطلاع الأول.

تقدم الأقسام التالية مناقشة أكثر عمقاً للقضايا السائدة التي تؤثر سلباً على العلاقات بين الدولة والمجتمع، وهي الفساد والخدمات والاقتصاد والأمن والحكم.

5.1 الفساد

حدد المشاركون في المناقشات الجماعية والاستطلاعات مواجهة الفساد[170] بوصفها الأولوية القصوى للحكومة وأهم مطلب للثقة بالحكومة أو استعادة الثقة بها. فرغم أن شبكات المحسوبية والمحاباة ازدهرت منذ عقود عديدة، إلا أنها أصبحت أكثر انتشاراً بعد عام 2003 [171]. وفاقم نظام المحاصصة الفساد حيث مكّن القادة السياسيين من استخدام مواقعهم للاستيلاء على الموارد وزيادة نفوذهم وحشد الدعم السياسي[172]. وسهلت عوامل عدة أخرى الفساد، وبالتحديد، تدفق رأس المال لإعادة الإعمار، والتطبيق المحدود لسيادة القانون، وضعف آليات الرقابة والمساءلة[173]. تشمل تدابير مكافحة الفساد المحدودة التي وضعت في العامين الماضيين استراتيجية النزاهة ومكافحة الفساد (2021-2024)، التي تحدد مجالات واسعة لإصلاح مكافحة الفساد[174]. وفي آب (أغسطس) 2021، شُكلت لجنة تحقيق رفيعة المستوى تابعة لمكتب رئيس الوزراء[175]، كُلفت بالتحقيق في جرائم الفساد الكبرى، وفساد كبار المسؤولين الحكوميين أو قضايا الفساد المهمة للمصلحة العامة.

بشكل عام، يعتبر الفساد منتشراً ومتأصلاً بعمق في النسيج السياسي والاجتماعي. ويؤكد ذلك مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، حيث احتل العراق المرتبة 160 من أصل 180 في عام 2020[176]. وترافق الإجماع الواسع على أن الفساد من أكثر القضايا إلحاحاً في إعادة بناء العقد الاجتماعي مع تصور

بأن محاربته ستترك آثاراً إيجابية على قضايا هيكلية أخرى. وعلى حد تعبير أحد المشاركين في المناقشات الجماعية، فإن "الفساد الإداري من أكثر المشاكل إلحاحاً التي يجب معالجتها، لإنه يؤثر على المجتمع بأكمله، بما في ذلك الخدمات والتعليم والصحة وإعادة الإعمار وغيرها". إن مواجهة الفساد أمر ضروري لعقد اجتماعي قوي يدعم التنمية المستدامة، ولإقامة مؤسسات ووضع تشريعات سياسية ممثلة وشاملة للجميع[177].

ربط المشاركون بأغلبية ساحقة الفساد بعمليات وممارسات سياسية كالرشوة، وانعدام الشفافية في صنع القرار، وقمع الناخبين، وعدم الالتزام بالأحكام الدستورية، والتلاعب بوسائل الإعلام، والتزوير الانتخابي، والإدارة غير الملائمة للمؤسسات[178]. العمليات السياسية غير عادلة بطبيعتها، ما يؤثر سلباً على الثقة بمؤسسات الدولة وبالعمليات الديمقراطية. وقد أفاد مشاركون عدة في المناقشات الجماعية أنهم لا يرون أي جدوى من المشاركة السياسية لتعزيز التغيير الهيكلي. وقال أحدهم إن "المشاركة [في العمل السياسي] تقوم على المحسوبية والانتماءات الحزبية السياسية. والأشخاص العاديون مثلنا أمامهم فرصة ضئيلة للمشاركة. إذا كنت أعرف شخصية قوية، فسأتشجع على فعل ما يحلو لي في جميع القطاعات؛ إذا لم يكن لدي صلات مع أي من هذه الشخصيات، فليس هناك الكثير مما يمكنني فعله. المحسوبية تلعب دوراً كبيراً اليوم".

واعتبر أن فساد العملية السياسية يزيد تهميش شرائح سكانية تعاني أصلاً من التمييز، كالنساء والأقليات. ولأن مشاركتهم السياسية تقوم على نظام المحاصصة، فهم يرون أن النظام لا يمثل احتياجاتهم لكنه ببساطة يفي بالتزام قانوني[179].

ويتفاقم البعد عن السياسية بسبب التعرض اليومي لحالات فساد مصغرة أثناء التعامل مع مؤسسات الدولة أو الحصول على الخدمات الأساسية، حيث تشهد الأقليات والنازحون بعضاً من أسوأ الآثار. وقد أفاد مشاركون عدة أنهم دفعوا رشاوي للحصول على خدمة هي من حقوقهم، كالرعاية الصحية والتسجيل بالمدارس. واعتُبر الفساد السبب المباشر لتردي البنية التحتية والخدمات، ولا سيما الكهرباء والإسكان ميسور التكلفة[180]. وقد ارتبط بنقص فرص العمل وتصور أن الوظائف توزع على أساس الولاءات. ففي القطاع العام، يعتمد التوظيف غالباً على الانتماء السياسي وليس الجدارة، وتنتشر "الوظائف الوهمية" (حيث يكون الأشخاص على كشوف الرواتب العامة ولكن ليسوا موظفين فعليين) والمعاشات التقاعدية مقابل الهدايا والرشاوى[181]. وعلى الرغم من انقسام الآراء، أشار غالبية المشاركين في الاستطلاع إلى أن الروابط السياسية والعرقية-الطائفية مهمة في الحصول على الفرص والخدمات، حيث رأى 34.3% أنها مهمة جداً واعتبرها 19.8% مهمة إلى حد ما (الشكل 5).

الشكل 5: أهمية الروابط السياسية والعرقية-اطائفية في الحصول على الفرص والخدمات

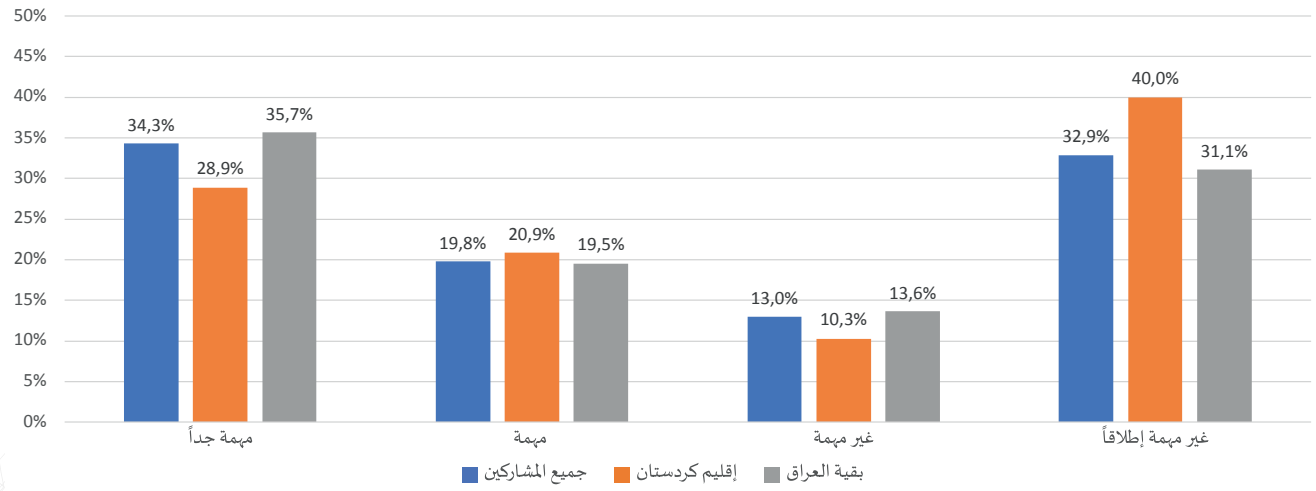

المصدر: الاستطلاع الأول.

مقارنة ببقية العراق، رأى المشاركون في إقليم كردستان أن الروابط السياسية والعرقية الطائفية أقل أهمية، حيث اعتبرها 40% منهم غير مهمة على الإطلاق.

كانت التكاليف الاقتصادية للفساد هائلة، ما أدى إلى عدم فعالية إدارة الموارد والثروة الوطنية، وخسارة فرص التنمية والنمو، وتدني الخدمات العامة دون المستوى المطلوب[182]. ورغم جهود الحكومة ، فإن قدرة العراق على التكيف مع الأزمات ومواجهتها كجائحة كوفيد-19 أُضعفت بشدة[183]. ويشكل الفساد عائقاً رئيسياً أمام النشاط الاقتصادي والاستثمار[184].

ذكر المشاركون في المناقشات الجماعية أن الفساد يفاقم الانقسامات واللامساواة بين الدولة والمجتمع وضمن المجتمع نفسه. فقد أدى انعدام المساءلة وضعف ثقة الناس بالمؤسسات إلى جعل المبادئ الديمقراطية جوفاء وتهديد استقلال فروع الحكم[185]. وضعف مساءلة الدولة عن واجباتها تجاه المواطنين أكبر لأن إيراداتها الرئيسية تأتي من النفط وليس من دافعي الضرائب. في نظام يتسم بالسياسة العرقية-الطائفية وشخصنة المناصب العامة، يوزع القادة الخدمات والسلع العامة بالمجان أو يحجبونها كما يحلو لهم[186].

اتخذت الحكومة خطوات أولية لمواجهة الفساد، لكن الوعود المتكررة بتنفيذ إصلاحات والقضاء على الفساد لم تتحقق بعد. وقد سمحت صفقات كبرى بين النخب الحاكمة بالالتفاف على المطالب الشعبية[187]. ورغم وجود هيئات وآليات عدة لمكافحة الفساد، فإن الإفلات الممنهج من العقاب وانعدام المساءلة لا يزالان قائمين[188].

5.2 الخدمات

في المجتمعات المتضررة من النزاعات، يشكل توفير الخدمات الأساسية[189] كالماء والكهرباء والرعاية الصحية وغيرها طريقة مهمة لبناء الشرعية والثقة بين الدولة ومواطنيها[190]. ويعتبر تقديم الخدمات بفعالية ضرورياً لمواجهة الفقر واللامساواة. لكن توزيع الخدمات في العراق مرتبط غالباً بالحفاظ على السيطرة الاجتماعية عبر شبكات المحسوبية بشكل أساسي[191]. ويشعر المواطنون بإحباط متزايد بسبب تردي الخدمات أو غيابها. فالعراقيون، على سبيل المثال، يحصلون على 5-8 ساعات فقط من الكهرباء يومياً من الشبكة الوطنية. ويعتمد من يستطيعون تحمل التكاليف على مولدات خاصة لتلبية احتياجاتهم المتبقية من الكهرباء[192]. وتخصص الموازنة الوطنية للعراق أقل من 6% للتعليم، وهي أقل نسبة بين الدول العربية[193]. وفي المحافظات المتضررة من النزاع، كصلاح الدين وديالى، هناك أكثر من 90% من الأطفال في سن الدراسة خارج المدرسة[194]. والتفاوتات الشديدة في التعليم تُظهر أن معدلات إتمام التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي هي 54% و23% و13% على التوالي للفئات الأفقر، و93% و73% و52% على التوالي للفئات الأغنى[195]. ويعاني نظام الرعاية الصحية في الدولة من أزمة. ففي عام 2019، خصصت الحكومة 2.5% فقط من موازنتها لوزارة الصحة. وكشفت جائحة كوفيد-19 عن نقص حاد في الأطباء والأدوية وأسرة المستشفيات[196].

تتضمن موازنة 2021 تخفيضات كبيرة في قطاعي الصحة والتعليم (بنسبة 35% و40% على التوالي)، رغم تزايد الاحتياجات بشكل كبير[197]. ورغم زيادة موازنة قطاع الأمن الكبيرة أصلًا[198]، فإن الخدمات الأساسية الأخرى تعاني من نقص التمويل.

ويظهر النقص الكبير والاختلاف في تقديم الخدمات باختلاف المحافظة أو القضاء أو الناحية، وأحياناً باختلاف الانتماء السياسي. وهذه الثغرات تسدها غالباً جهات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني التي، رغم كونها إيجابية من نواحٍ عديدة، تساهم في زيادة تراجع الثقة بالدولة بوصفها مقدم خدمة[199]. وتتجلى الفوارق في الخدمات خاصة في المناطق الريفية، حيث تتناقص الجودة باضطراد منذ عام 2003. فقد وصل نقص مياه الشرب إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث "قرابة 3 من كل 5 أطفال في العراق لا يستطيعون الحصول على خدمات مياه آمنة وأقل من نصف مدارس العراق تتوفر فيها المياه الأساسية"[200]. وإذا لم تتم معالجة الأمن المائي بشكل مناسب في المدى القريب، فسيستمر تأثره بتغير المناخ وعدم كفاءة إدارة المياه وكذلك بإدارة المياه العابرة للحدود، وسيشكل تحدياً كبيراً في الحاضر والمستقبل[201]. ينجم تردي جودة الخدمات عن تركيز الدولة على المدن، تاركة المجتمعات الريفية بلا تخطيط عمراني جيد وبنية

تحتية غير ملائمة، ما يقيد الاستثمار[202]. ويضطر سكان الريف لقطع مسافات طويلة للوصول إلى المدارس، ويواجهون انقطاعاً متكرراً للتيار الكهربائي، وندرة في المراكز الصحية وفي الخدمات المخصصة للنساء.

اتفق المشاركون في المناقشات الجماعية بوضوح على أن واجب الدولة في تقديم الخدمات جزء لا يتجزأ من العقد الاجتماعي، مؤكدين أن هذا وارد في الدستور. كما زعموا أن الدولة فشلت حتى الآن في الحفاظ على الكرامة الإنسانية لمواطنيها. ولم يكن هناك إجماع على معنى "الكرامة" (الإطار 1). ومن الأمثلة على ذلك القول إن الدولة تقدم "الضروريات والخدمات الأساسية لعيش حياة لائقة أو كريمة"، "حياة لائقة للجميع - حياة لا تجعلهم بحاجة إلى أي مساعدة أو معونة"، و"حياة كريمة للمواطن عبر توفير دخل لائق يستطيع أن يعيش به بشرف وكرامة، وعدم الاستخفاف بكرامته".

الإطار 1: الكرامة مصطلح مستخدم على نطاق واسع

استخدم كثير من المشاركين في مختلف المناقشات الجماعية كلمة "الكرامة" على نطاق واسع. بالإضافة إلى معناها الحرفي بوصفها جودة أو حالة الجدارة أو التكريم أو التقدير، استخدمت الكلمة للإشارة إلى وجود الحد الأدنى من الخدمات والحقوق التي تقدمها الدولة. وكانت دائماً مرادفاً للمكانة المتساوية والاحترام المتبادل بين الدولة والمواطنين. ووفقاً للمشاركين، فإن "الحياة الكريمة" (أو العيش الكريم باللهجة العربية العراقية) هي حياة تحترم فيها الكرامة الإنسانية والحقوق لجميع الناس، ويتمتعون فيها بمعيشة كريمة وظروف معيشية مناسبة. وهذا يفسر سبب تركيز كثير من المشاركين على حفظ الكرامة باعتباره من المسؤوليات الرئيسية للدولة.

كانت الحاجة الملحة للسكن الآمن واللائق بالإضافة إلى توفر التعليم والرعاية الصحية من الاهتمامات الرئيسية للنازحين. يختلف الوضع اختلافاً طفيفاً في إقليم كردستان، حيث ذكر أفراد من الأقليات والنازحين أنهم شعروا عموماً بمزيد من الأمان عند البحث عن الخدمات الأساسية. لكنهم قالوا أيضاً إن الإقليم بعيد كل البعد عن تأمين العيش الكريم لسكانه، وأن فرص العمل والخدمات الجيدة عاملان رئيسيان في تحسين الوضع. كما برز فارق واضح بين الجنسين، حيث ركّز الرجال أكثر على الأمن، الذي فهم بطرق مختلفة، بينما شدّدت النساء على الرعاية الصحية الملائمة والتعليم والحصول على سكن عام والإصلاحات لمواجهة الفقر واسع الانتشار.

يعيق الفساد تقديم الخدمات، وتتضرر منه بشكل خاص إدارة المياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم[203]. ويشير التدهور المستمر لهذه الخدمات إلى أن الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد الاجتماعي[204]. ثمة مشكلة جوهرية أخرى هي اختلاف درجات الحصول على الخدمات باختلاف الفئات والأقليات، والذي نشأ بسبب الأنماط الراسخة للامساواة الاجتماعية والتهميش[205]. ذكرت النساء والنازحون أن عدد الخدمات انخفض بشكل ملحوظ أثناء العقد الماضي وزادت صعوبة الحصول على الخدمات القانونية وخدمات الرعاية الصحية، لا سيما في المناطق الريفية.

كانت احتجاجات عامي 2018 و2019 مجرد حلقة أخيرة في سلسلة طويلة من الاشتباكات بين الدولة والمواطنين بسبب تقديم خدمات غير مرضية[206]. وكان رد الدولة على الاحتجاجات والمطالب ضعيفاً واستند في الغالب إلى وعود لا تعالج الأسباب الأساسية[207]. وقد أدى ذلك إلى زيادة الإضرار بالثقة والعلاقات بين الدولة والمجتمع[208]. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة العقبات أمام الخدمات، حيث وجد أكثر من 30% من العراقيين الذين يحتاجون إلى رعاية طبية بين آب (أغسطس) وتشرين الأول (أكتوبر) 2020 صعوبة في الحصول عليها[209]. وأثرت القيود الناجمة عن الجائحة على التعليم العام، حيث أفاد أقل من 23% من الأسر أن أطفالهم لم يتلقوا أي أنشطة تعويض أو تعلم أثناء إغلاق المدارس، ما قد يكون له أثر طويل الأجل على تعلم الأطفال[210]. ولهذا السبب، لعبت المنظمات غير الحكومية الدولية، والوطنية بدرجة أقل، دوراً كبيراً في تعزيز تقديم الخدمات، في محاولة لسد بعض الثغرات خاصة للفئات المهمشة والضعيفة[211]. ويعتبر

المجتمع الدولي الآن الأكثر احتمالاً لمعالجة مظالم المجتمع، ولكن هذا له أيضاً أثر سلبي على العلاقات بين الدولة والمجتمع.

يجب معالجة توفير الخدمات الأساسية بشكل عاجل لمنع زيادة تدهور الثقة بمؤسسات الدولة وشعور الناس بالمواطنة. وتفرض أزمة المناخ التي تلوح في الأفق مزيداً من الضغوط لأن العراق شديد التأثر بتغير المناخ. وبدون تدابير حكومية، سيتفاقم النقص في الكهرباء والمياه[212]. فتبني سياسات واستراتيجيات تواجه تغير المناخ والتدهور البيئي من شأنه حماية الخدمات الأساسية بالإضافة إلى توفير فرص العمل وإنعاش النمو وتحسين إمكانات الضرائب والإيرادات الاقتصادية الأخرى التي يمكن استثمارها في الخدمات.

5.3 الاقتصاد

تعتمد نتائج الاقتصاد العراقي[213] إلى حد كبير على دور الدولة في إعادة التوزيع غير المتكافئ، الذي يضرب بجذوره في نظام الرعاية الاجتماعية والتوظيف في القطاع العام[214]. فرغم امتلاك العراق ثروة كبيرة، فإنها لا توزع بشكل فعال أو عادل. ويتزايد الاستياء الشعبي من المظالم الاقتصادية، كما يتضح من تركيز احتجاجات 2019 على نقص فرص العمل[215]. وقد أدى سوء استخدام موارد الدولة[216] إلى خلق مناخ من اللامساواة الاجتماعية والاستياء الشديدين، مع إهمال الفئات المهمشة والأقليات[217]. إن ضمان استقرار الوضع الاقتصادي مسؤولية أساسية للدولة، لأنه يسمح للمواطنين بتحقيق إمكاناتهم الكاملة ودعم مساهمتهم في العقد الاجتماعي. وقد قال أحد المشاركين في المناقشات الجماعية: "إذا أصبح الوضع الاقتصادي جيداً، سيكون هناك أيضاً استقرار في الوضع الأمني وكذلك في الحالة النفسية للمواطن".

يعاني النمو الاقتصادي من عدم الاستقرار الحالي للاقتصاد واعتماده الكبير على إيرادات النفط التي تساهم بنسبة 95% من إجمالي الإيرادات[218]. كما أن إقليم كردستان يعتمد على صادرات النفط، وقد بقي اقتصاده في حالة ركود منذ عام 2014 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وأدى ذلك إلى تفاقم التوترات مع حكومة العراق بشأن مدفوعات الموازنة[219]. وازداد السخط الشعبي في الإقليم[220]، مع تصور بأن حكومته لا تفعل ما يكفي لإيجاد فرص عمل للشباب.

لقد تأجج الاستياء بسبب عدم تلبية التوقعات بالحصول على منافع اقتصادية من موارد العراق الهيدروكربونية، لا سيما في المحافظات الغنية بالنفط كالبصرة[221]، حيث كان 95.5% من المشاركين في الاستطلاع غير راضين عن إدارة الحكومة لهذه الموارد. ومع اختلافات طفيفة، كان هذا الشعور هو نفسه بغض النظر عن طريقة تصنيف البيانات. ورغم التشجيع المستمر للتنويع الاقتصادي، لا تزال الاستثمارات تركز على قطاع النفط[222]، مع أن الزراعة والقطاع الخاص يمتلكان القدرة على إيجاد فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي إذا وجدت الاستثمارات الصحيحة. يعيد الناس إحياء الزراعة في محافظات العراق الجنوبية، لأنها القطاع الوحيد الذي سينمو في عام 2020 [223]. ولكن بدون استثمار الدولة، سيكون للتصحر المستمر أثر سلبي على الإنتاج في السنوات القليلة المقبلة. وثمة ضغوط أخرى تأتي من التوسع العمراني في الأراضي الزراعية وزيادة استيراد المنتجات[224].

ومن المظالم المشتركة في جميع أنحاء البلاد، وخاصة بين الشباب، اتساع الفجوة بين عدد الخريجين وبين توفر الوظائف. أي أن هناك عدد متزايد من الشباب المتعلمين تعليماً عالياً لا يمكنهم إيجاد وظائف. فقد قُدِّر معدل بطالة الشباب قبل الجائحة بنحو 36%[225]، وهو أعلى بكثير من متوسط الدول العربية البالغ 23%[226]. كما كان التركيز على معدلات البطالة المرتفعة والحاجة إلى الوظائف من المطالب المتكررة بين النازحين. وشددت المناقشات الجماعية واستطلاعات الرأي على أن مواجهة البطالة ستكون أساسية في استعادة الثقة بالحكومة وإنعاش الاقتصاد.

كان الاقتصاد في حالة صعود قبل جائحة كوفيد-19، حيث بدت الظروف الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية إيجابية عموماً بين عامي 2017 و2019[227]. لكن اقتران آثار انخفاض أسعار النفط في مطلع عام 2020 مع قيود الوباء عكست هذا الاتجاه. فتقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.4% في عام 2020[228]، ما أثر سلباً على الفئات الاجتماعية الضعيفة أصلاً.

في المحافظات المتضررة من النزاع، ارتفع معدل البطالة بنسبة 15%[229]. وفي جميع أنحاء البلاد، تضرر العاملون في القطاع الخاص غير المنظم أكثر من غيرهم، حيث لم يتمكن سوى 66-67% من عمال القطاع الخاص قبل انتشار الجائحة من الاحتفاظ بوظائفهم. وبالمقارنة، لا يزال 87% من العاملين في القطاع العام قبل الجائحة يعملون في وظائف مستقرة[230]. وفاقمت الجائحة الفقر، دافعة 4.5 مليون (11.7%) من العراقيين إلى ما دون خط الفقر. وسبب فقدان الوظائف وارتفاع الأسعار ارتفاع معدل الفقر الوطني من 20% في 2018 إلى 31.7% في 2020[231].

كانت النساء عرضة لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لكوفيد-19 أكثر من الرجال. فقد كان 11.8 % فقط من النساء في سن العمل يعملن أو يسعين للحصول على عمل في عام 2020. وتواجه النساء، جراء العقبات الاجتماعية والأعراف التمييزية بين الجنسين، تحديات في إيجاد عمل كالتعليم غير الكافي، والمهارات غير الملائمة، والخبرة المحدودة، وعدم توفر فرص عمل تناسب خلفيتهن التعليمية وتدريبهن[232]. وأعاق النزاع والنزوح قدرة النساء على المشاركة في القوى العاملة، بسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة على حركتهن والمخاوف على سلامتهن[233]. ورغم أن النساء رأين تحول دورهن في الأسرة من خلال زيادة الحاجة إلى كسب الدخل وإعالة أسرهن[234]، فإن الأعراف التقليدية لا تزال تملي الوظائف التي يمكنهن أداؤها، مع تفضيل الفرص في الصحة والتعليم والمنسوجات[235].

لقد أجج كوفيد-19 توترات اجتماعية واضحة جراء المشاكل الاقتصادية التي تفاقمت بسبب انتشار المحسوبية والأسواق غير المشروعة وتزايد اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية[236]. ولقد أشار المتظاهرون باستمرار إلى النقص الناجم عن تراجع الأسواق[237]. وازدادت المخاوف بشأن انعدام الأمن الاقتصادي الذي يؤجج زيادة الفساد مع تراجع الثقة بالمؤسسات المالية والإدارية للدولة[238].

أعرب المشاركون في الاستطلاعات عن توقعاتهم القوية بضرورة أن تزيد الدولة الوظائف في القطاع العام. وثمة تصور واسع الانتشار بأن العاملين في القطاع العام في وضع أفضل من أي شخص آخر، حيث يتمتعون بدخل ثابت ووظائف أقل تطلباً ومنافع وامتيازات. مع ذلك، أفاد المشاركون العاملون في القطاع العام أنهم يعانون أيضاً من نقص الخدمات الأساسية.

5.4 الأمن

شدد المشاركون في المناقشات الجماعية على أن الأمن[239] من المسؤوليات الرئيسية للدولة. وقال أحدهم: "أعتقد أن المسؤولية الأولى للدولة هي ضمان الأمن للجميع، لأنه أهم شيء. إذا لم تستطع الدولة ذلك، فمن يمكنه أن أداء هذا الدور؟" وعلق آخر قائلاً: "إن توفير الحق في حياة [كريمة] والأمن من واجبات الدولة، لأننا أعطيناها السلطة، وعليها استخدام هذه السلطة لتوفير حقوق الناس. سيكون لانعدام الأمن في البلاد أثر على جميع القطاعات الأخرى كالاقتصاد والسياسة ... بدون أمن، لا حياة ولا خدمات ولا حقوق، لذلك على الدولة توفير الأمن أولاً".

ثمة اعتقاد بأن الأمن الشخصي تراجع بسبب الزيادة المطردة في العنف ضد المدنيين منذ عام 2017 (الشكل 6). وانعدام الأمن، الذي يؤثر في جميع جوانب الحياة اليومية، يؤدي إلى تراجع الثقة بالمؤسسات العامة. فالأمن بوصفه مكوناً أساسياً لسيادة الدولة ضروري للاستقرار والكرامة، وأساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

الشكل 6: الأحداث الأمنية تتزايد في العراق، 2010-2020

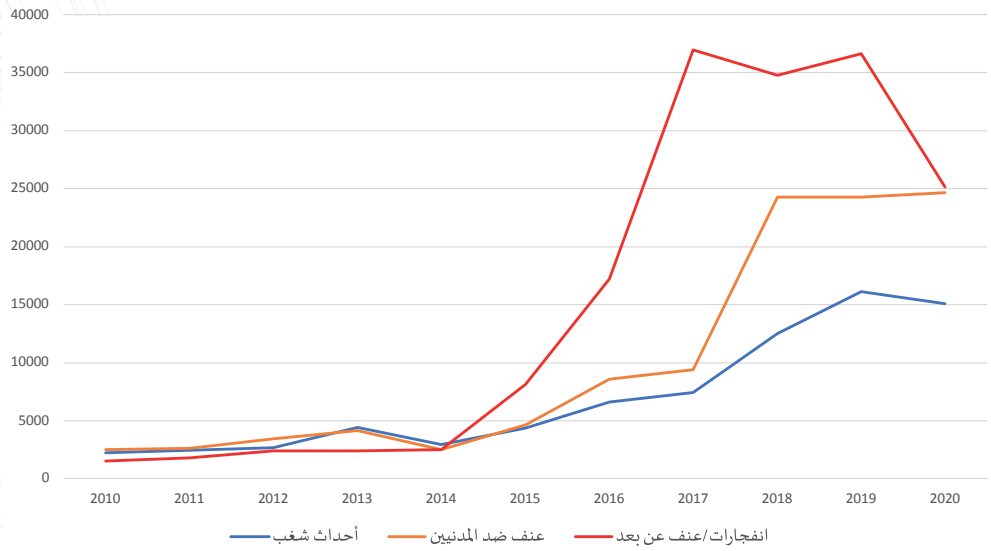

المصدر: ACLED Dashboard على https://acleddata.com/dashboard.

ثمة عوامل عدة يمكن أن تفسر الانفصال الحالي بين العقد الاجتماعي وتوفير الأمن. الأول هو تشرذم جهاز الأمن في البلاد، ما يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن الشامل[240]. ومن العوامل المهمة الأخرى نقص التمثيل المجتمعي والتنوع بين الجنسين في قوات الأمن العراقية، ووجود معايير مختلفة لتوفير الأمن في المحافظات المختلفة وتأثير الأطراف غير الحكومية[241]. كما ساهمت العلاقات الإقليمية المعقدة في انعدام الأمن، ولهذا دعت احتجاجات 2019 إلى إنهاء جميع التدخلات الأجنبية في الشؤون العراقية[242]. تعتبر الأسلحة غير المنظمة أكبر تهديد للأمن في جميع أنحاء البلاد (الشكل 7)، يليها تأثير الأطراف غير الحكومية داخل نظام الدولة وخارجه[243].

شدد المشاركون في المناقشات الجماعية على الحد من الأسلحة غير المنظمة، وتقليل عدد الأطراف غير الحكومية والمعابر الحدودية التي تسيطر عليها، وحل مسألة المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل. ورأى أشخاص في إقليم كردستان أن الأمن يمثل لديهم شكوى أقل أهمية مما هو عليه في بقية البلاد (الشكل 3)، حيث أدرجوها بعد الفساد ومواجهة البطالة. ومع ذلك، توجد تحديات أمنية في المنطقة، حيث أدى النفوذ السياسي على قوات الأمن إلى قمع الخصوم والمعارضة، ويخضع التمثيل في القوات للولاءات السياسية[244].

اختلفت تصورات المشاركين في الدراسة عن الأمن باختلاف الموقع والجنس والمجتمع ودرجة الهشاشة. فقد ربط الرجال بشكل أساسي بين الأمن وحماية الحدود، والسيطرة على الأطراف غير الحكومية، والحد من التدخلات الإقليمية والخارجية، وتنظيم الانتشار المتزايد للأسلحة. وتحدثت النساء عموماً عن الأمن من ناحية الثغرات والانتهاكات المتعلقة بالتمييز والعنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش وسيطرة العشائر والقبائل على الأعراف المجتمعية وانتشار الهويات العرقية والطائفية والتمييز ضد الفئات الضعيفة والأقليات (كالنساء، والنازحين والشباب والفقراء). ورغم إقرار النساء بأن قوة الأطراف غير الحكومية وانتشار الأسلحة غير المنظمة هما مشكلتان خطيرتان، فإنهن شددن أكثر على التمييز والتحرش بوصفهما ممارسات يومية.

أدى فرط الذكورة والمخاوف على سلامة المرأة إلى حصر كثير من النساء في الفضاء الخاص، وتقييد حركتهن، وإجبارهن على أداء أدوار أكثر تقليدية. فثمة نساء كثيرات لا يشعرن بالأمان عند مغادرة المنزل بدون مرافق بسبب ارتفاع مستويات التحرش[245]. وارتبط نقص تمثيل المرأة في الشرطة بكون النساء أقل ميلًا للإبلاغ عن الجرائم، ما يدل على الترابط بين التمثيل والأمن[246]. وأبرز المشاركون في المناقشات الجماعية ذلك مرات عديدة، حيث قالت إحداهم: "كفتاة، أشعر أنني مقيدة، بسبب التقاليد والعادات العشائرية، ولا يمكنني الذهاب إلى مركز الشرطة". وأشارت أخرى إلى أن "هذا مجتمع عشائري فيه عادات وقيم، لكن المرأة لم

تنهض حتى الآن للتعامل مع حالة عنف دون اللجوء إلى الرجل. (هذا) بسبب العادات والتقاليد التي تمنع النساء من اللجوء إلى المراكز الأمنية بمفردها. نحن بحاجة إلى مزيد من الوعي، لإشراك النساء بشكل أكبر".

ونظراً لاختلاف تجارب النساء في موضوع الأمن وغيابه عن تجارب الرجال، فإن احتياجاتهن وتوقعاتهن من العقد الاجتماعي تختلف أيضاً، لا سيما حيال مسؤولية الدولة عن توفير الحماية وضمان السلامة الجسدية ومنع التوتر المجتمعي ووقف التقاليد الثقافية الضارة. فقد أكدت النساء أنه إضافة إلى الأمن، تحد العادات القبلية والمعتقدات المجتمعية من مشاركتهن وحريتهن. واتفقن على أن مشكلتي الأمن ووصمة العار المجتمعية يجب معالجتهما معاً لمكافحة التحرش والتمييز.

في الاستطلاعات، رأى معظم الرجال أن الأمن الوطني هو المجال الرئيسي الذي يحتاج إلى تحسين[247]. واعتبرت النساء الأمن المحلي هو المجال الرئيسي للتحسين. ورأى معظم المشاركين في الاستطلاعات (55.7%)، بغض النظر عن طريقة تصنيف البيانات، أن الأسلحة غير المنظمة هي التحدي الرئيسي للأمن، والعداوات القبلية ثاني أكبر تحدٍ (33.5%).

الشكل 7: ترتيب التحديات الرئيسية للأمن في العراق

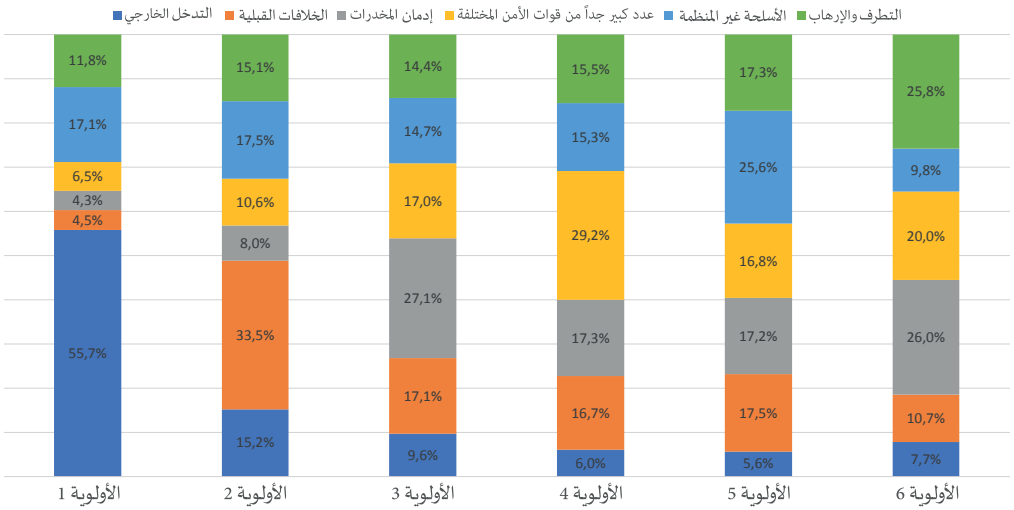

المصدر: طرح هذا السؤال في الاستطلاع الثالث الذي شارك فيه 8467 شخصاً. وطُلب من المشاركين ترتيب الخيارات من واحد إلى ستة.

ركز المشاركون الشباب في المناقشات الجماعية على تهديدات الأطراف غير الحكومية ولكنهم كانوا يخشون أيضاً تهديدات وعنف الدولة. وذكروا تحديداً الرقابة الشديدة على حرية التعبير، مشيرين إلى أنهم يخشون انتقام الحكومة عند التعبير عن آرائهم أو المطالبة بتغيير العقد الاجتماعي. ويمكن ربط هذه التصورات بالشباب المشاركين في الاحتجاجات والمظاهرات في الشوارع بأعداد كبيرة، حيث تعرضوا أكثر من غيرهم لحملات قمع قاسية، لا سيما في عام 2019[248]. وأكد النازحون، مسلطين الضوء على مجموعة المشاكل التي يواجهونها، من البطالة إلى نقص السكن، على توقع أن توفر الحكومة الأمن على الأقل، وهو ما شعروا أنه غير موجود.

5.5 الحكم

إن معالجة مظالم الحكم[249] أمر أساسي لإعادة التفاوض بشأن عقد اجتماعي قائم على مؤسسات وتشريعات شاملة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. لكن المشاركين في الدراسة أظهروا القليل من الثقة بالعمليات السياسية والديمقراطية. فاستمرار الفساد وسوء الحكم وتقديم خدمات غير مرضية وانخفاض مستويات الأمن واللامساواة الاقتصادية كلها عوامل قوضت الثقة بمؤسسات الدولة، ما أدى إلى الشك في الحكم وفرص التغيير.

ينبع كثير من تحديات الحكم الحالية من نظام المحاصصة[250]. ولأن كثير من السكان بدأوا في تجاوز الطائفية[251]، يبدو أن النظام لم يعد يمثلهم. فمن بين المشاركين في الاستطلاعات، رأى 73.2% أن النظام السياسي لا

يضمن التمثيل المتساوي لجميع فئات المجتمع. ويعتقد معظمهم بضرورة وجود فصل كامل بين الهوية العرقية-الطائفية والحياة السياسية.

وتختلف هذه النتيجة من منطقة إلى أخرى. ففي إقليم كردستان، وافق 45.9% فقط من المشاركين في الاستطلاعات على هذا التصريح، مقابل 87.4% في باقي أنحاء العراق. وبالمثل، يعتقد 25.4% من المشاركين في إقليم كردستان أنه لا ينبغي الفصل بين الهوية العرقية والطائفية وبين والحياة السياسية على الإطلاق، مقابل 3.8% في باقي أنحاء العراق (الشكل 8). قد يتعلق ذلك بالهوية العرقية-الطائفية لإقليم كردستان وطموحات الاستقلال القوية فيه[252].

الشكل 8: هل ينبغي فصل الهوية العرقية-الطائفية عن والحياة السياسية؟

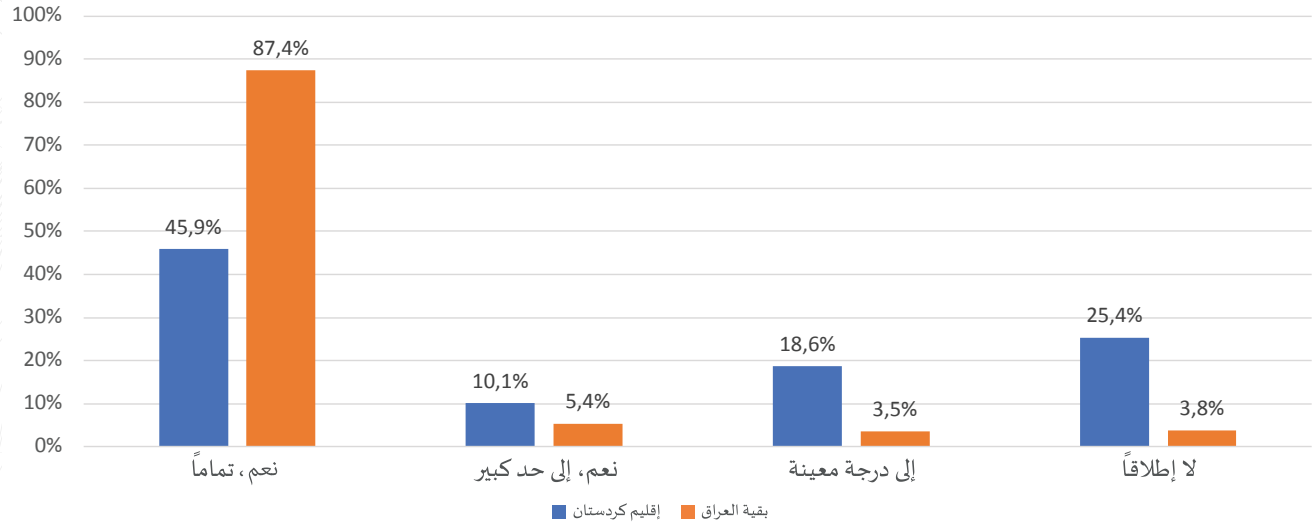

المصدر: الاستطلاع الأول.

تتجلى الرغبة في التخلص من نظام الحكم العرقي-الطائفي خاصة في المحافظات المتضررة من النزاع كالأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين. فقد شدد الناس هناك على ضرورة الانتقال نحو نظام حكم علماني يضمن التمثيل المتكافئ للجميع. ادعى المشاركون في البحث ، بشكل عام ، أن التمييز ينتشر ، و اشاروا الى أن إعادة صياغة نظام الحكم من شأنه أن يساعد في معالجة القضايا الهيكلية وإنشاء نظام سياسي أكثر شفافية وشمولية.

وتمثل التوترات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان مشكلة رئيسية أخرى من مشاكل الحكم، حيث تفاقم العداوات بين المجتمعات المحلية التهميش وتحول دون اللامركزية[253]. وظهرت الانقسامات داخل المجتمعات في العقد الماضي مع تنامي اللامساواة الاجتماعية والسياسية[254]. لكن في الآونة الأخيرة، خارج إقليم كردستان، كان هناك شعور متزايد بأن الهوية العراقية تتعزز وأن التوترات المجتمعية آخذة في التناقص. وبات الناس يميلون إلى تعريف أنفسهم على أنهم عراقيون أكثر من كونهم أفراداً في دين أو قبيلة أو عرق أو محافظة معينة[255].

ومع ذلك، لا يزال الشباب والنساء والنازحون وغيرهم من الأقليات يشددون على شعورهم بالعزلة عن نظام الحكم القائم. فقد قال أحد المشاركين: "الأمر كله يتعلق بهم [الأحزاب السياسية]. المواطنون ليس أمامهم فرصة للمشاركة، إذا لم يكونوا في حزب فلن يحققوا شيئاً". ونوه شخص آخر: "لا توجد فرص للتغيير ما دامت الأحزاب نفسها موجودة. الكتل السياسية مستقرة منذ عام 2003 حتى الآن ولن يتغير شيء".

في عام 2005، اعتمد العراق نظاماً خصص 25% من المقاعد البرلمانية للنساء في العراق الاتحادي و30% في إقليم كردستان. وتم تجاوز هذه العتبة في انتخابات 2018، حيث حصلت النساء على 87 من 329 مقعداً (26%)[256]. كما يمكن انتخاب النساء العراقيات مباشرة خارج نظام الكوتا المذكور. ولكن رغم أن النظام زاد

تمثيل النساء في الهيئات المنتخبة، فإنهن غالباً يقصين عن عملية صنع القرار[257]. وأكدت النساء باستمرار أن التقاليد المحافظة والأعراف الاجتماعية بشأن الجنسين تشكل عقبة رئيسية لأنها تعتبر العمل السياسي والحياة العامة مجالين للرجال فحسب.

وغالباً ما تواجه النساء اللواتي يدخلن معترك السياسة تمييزاً واسعاً وخطاب كراهية بهدف إسكاتهن وإجبارهن على الانسحاب من الحياة العامة[258]. وهن يواجهن صعوبات في حشد الدعم للترشح للمناصب لأن الأحزاب السياسية تهيمن عليها الانتماءات القبلية والعرقية-الطائفية التي تفضل القيادة الذكورية[259]. وتشعر نساء الأقليات والنازحات بالتهميش بدرجة أكبر. فقد أفاد بعض النازحين، من الجنسين، أنه حتى عند وجود فرص للمشاركة في الحياة العامة، فإنها غالباً ما تكون غير فعالة. فمثلاً، قد يتخلى المسؤولون المنتخبون عن دوائرهم الانتخابية بمجرد انتخابهم.

يوجد قضايا عدة يجب أن تعطى الأولوية لجعل أنظمة الحكم أكثر تشاركية. ومن هذه القضايا تعزيز العلاقات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، والانتقال من الممارسة السياسية القائمة على الهوية إلى الممارسة السياسية القائمة على القضايا، ومواجهة الفساد المستشري، ودعم العمليات التشاورية في اختيار القادة بدلاً من فرضهم من الأعلى، وانتزاع السلطة من الأطراف غير الحكومية، وإعطاء الأولوية للحكم الرشيد بوصفه أمراً أساسياً لبناء الدولة.

5.6 ما الذي يعيق تغيير العقد الاجتماعي في العراق؟

المظالم واسعة النطاق أعراض ملازمة لحالة العقد الاجتماعي في العراق. ويعد وجود مؤسسات عادلة وتشاركية، وتقديم خدمات عالية الجودة، واقتصاد مستقر مع تركيز كبير على التوظيف والأمن والحكم الرشيد، في صميم مسؤوليات الدولة تجاه المواطنين. ومع ذلك، يرى كثير من الناس أن هذه الأمور لم تتحقق، ما أثر سلباً على العلاقات الهشة بين الدولة والمجتمع.

تبدأ العوامل التي تمنع التغيير من نظام المحاصصة الذي يقصي عدداً متزايداً من المواطنين عن الحكم[260]. وتحول المساحة الصغيرة (إن وجدت) للمشاركة السياسية البناءة والحوار على المستويات الوطنية أو المحلية دون رغبة الناس في المشاركة في العملية السياسية. وقد فتح هذا الباب أمام الأطراف غير الحكومية والقبلية، التي اكتسبت قوة وشرعية متزايدة، وتجاوزت أحياناً قوة وشرعية الدولة[261]. ومن الواضح أن الفساد يمنع تطور العقد الاجتماعي، وهو مشكلة ذكرها معظم المشاركين في المناقشات الجماعية والاستطلاعات. فمع ترسخ الفساد بعمق في الحياة الاجتماعية والسياسية، يزداد تشكك المواطنين في احتمالات حدوث تغييرات هيكلية في المؤسسات السياسية. كما يجهل كثيرون حقوقهم وواجباتهم عندما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية. وأصبحت الاحتجاجات هي السبيل الوحيد الممكن للتعبير عن استيائهم.

إن التصور السائد بأن احتياجات الناس لا يتم تلبيتها يغذي فقدان الثقة بالدولة، بينما يثير الانتشار السريع للأسلحة والأطراف غير الحكومية تساؤلات حاسمة بشأن السيادة. كما يضعف استمرار المعاناة من نقص الخدمات العامة شعور المواطنة حيث يصبح الناس مهتمين ببقائهم على قيد الحياة، ما يؤدي إلى تدهور الوحدة الوطنية والاجتماعية.

ثمة عامل آخر يعيق التغيير هو الفجوة بين توقعات المواطنين من الدولة وما يمكن أن تقدمه بالفعل. فالناس يتوقعون خدمات مدعومة ونظام رعاية مضمون حيث أكد 73.9% من المشاركين في الاستطلاعات (83.7% من النساء)[262] أن الحكومة ملزمة بتوفير فرص عمل في القطاع العام. وهذا مقلق لأن من المستحيل تلبية هذا المطلب إلى جانب جميع الاحتياجات الأخرى إلى الخدمات والأمن.

ويشكل إقصاء النساء والشباب وغيرهم على أساس الأعراف المجتمعية التمييزية عقبات أخرى أمام التغيير، كما نناقش في القسم التالي.

6. أسس عقد اجتماعي جديد: عوامل التغيير

لا يوجد اتفاق شامل بشأن عوامل التغيير الرئيسية في العراق ولكن هناك بعض الاتجاهات التي تستحق التركيز عليها. المواطنون والشباب والنساء والانتخابات الحرة والنزيهة والاحتجاجات ومنظمات المجتمع المدني ضرورية للضغط من أجل التغيير الهيكلي، إلى جانب دور الأطراف الدولية.

المواطنون: ذكر 45.2% من المشاركين في الاستطلاعات أن الناس يجب أن يتعلموا حقوقهم في مساءلة الدولة (الشكل 9). وكانت النسبة أعلى بين النساء (52%) وبين المشاركين في بغداد (51.1%) والجنوب (51.7%). وسُجّل أدنى مستوى في إقليم كردستان (31.3%) لكنه بقي الخيار الأكثر اختياراً. تبدأ هذه الجهود بالتربية المدنية على المستويين الشخصي والأسري؛ يعتقد 85.8% من المشاركين أن من مسؤوليتهم تثقيف أنفسهم بشأن حقوقهم وما يمكنهم فعله لبدء التغيير. في حين أفاد المشاركون في المناقشات الجماعية والاستطلاعات بضعف الوعي بالحقوق وطرق المشاركة في العملية السياسية، كما حددوا بأن حل هذه المشكلة أساسي لإعادة التفاوض بنجاح على العقد الاجتماعي.

الشكل 9: كيف يمكن البدء في التغيير والإصلاحات السياسية؟

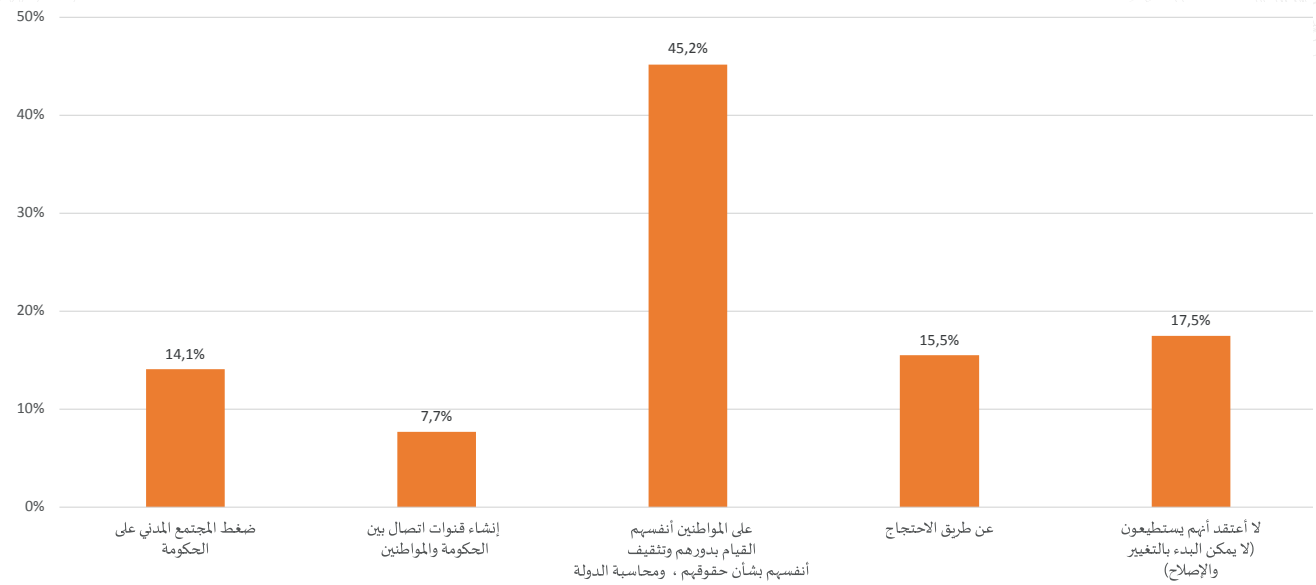

المصدر: كان هذا السؤال في الاستطلاع الثاني الذي شارك فيه 6100 شخص.

الشباب: الشباب عوامل تغيير أساسية عبر المشاركة المدنية أو المشاركة في الانتخابات أو القوى العاملة إذا أتيحت لهم الفرص عن طريق التنويع الاقتصادي. وباكتشاف إمكاناتهم وتحقيقها، يمكنهم المساهمة في إدارة الدولة العراقية. ولكنهم يواجهون عقبة جراء التصور السائد بأنهم يفتقرون إلى المهارات والخبرة ولن يكونوا طرفاً فاعلاً في النظام السياسي.

النساء: تملك النساء فهماً متعدد الجوانب للمشاكل الهيكلية التي تؤثر على المجتمع العراقي والنظام السياسي. ومقارنة بالرجال، أظهرن عموماً رؤية أكثر تطوراً للإصلاحات اللازمة لإعادة التفاوض على العقد الاجتماعي. وإشراكهن في العملية السياسية أمراً لا بد منه ولكن التقاليد والأعراف المحافظة تشكل عقبات رئيسية أمام إعطائهن أدواراً خارج الأسرة.

انتخابات حرة ونزيهة: على الرغم من الضعف العام للثقة بالعمليات الديمقراطية، أكد المشاركون في المناقشات الجماعية أن انتخابات حرة ونزيهة حقاً ستكون الطريقة الأكثر فاعلية لتنفيذ التغيير الهيكلي.

ولكن قليلاً منهم فقط أوردوا تفاصيل عندما سئلوا كيف يمكن أن تصبح الانتخابات حرة ونزيهة. والغالبية العظمى لا ترى أن التغييرات الأخيرة في قوانين الانتخابات ستؤدي إلى التغييرات المنشودة. وأشار البعض إلى أن إحدى طرق تقليل التلاعب بالأصوات والمخالفات هي إشراك جهات دولية وخارجية كالأمم المتحدة بصفة مراقبين. حدث ذلك في انتخابات عام 2021، التي راقبتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهذه الرغبة بوجود مراقبين دوليين للانتخابات تؤكد انعدام ثقة المشاركين في الأطراف السياسية الوطنية.

كانت التصورات السلبية عن الانتخابات أكثر انتشاراً في نتائج الاستطلاعات، حيث أشار 37% من المشاركين إلى أنهم لن يصوتوا في انتخابات 2021 لاعتقادهم بأنها لن تحدث فرقاً. وقال 10.1% إنهم لن يصوتوا لأنهم لا يشعرون بأنهم ممثلون في النظام. ورأى 11.8% فقط أن تصويتهم يؤثر على العملية السياسية (الشكل 10)[263]. ومع وجود اختلافات طفيفة فقط في النسب، كانت النتائج هي نفسها عند تصنيف البيانات حسب المحافظة والعمر والجنس والوضع الوظيفي. ويعتقد 40.7% من النساء أن تصويتهن لن يحدث أي فرق. ومن بين هؤلاء في بغداد، أكد 43.5% أن تصويتهن لن يحدث أي فرق. وكن أكثر تشاؤماً بشأن الانتخابات. ربما ينبع الاعتقاد بأن التصويت لا يحدث فرقاً من فكرة أن الانتخابات لن تنتج حكومة قوية ومستقرة. يُترجم هذا التصور السلبي إلى واقع، حيث شهدت انتخابات 2018 انخفاضاً قياسياً في إقبال الناخبين[264]. ثمة شعور واسع الانتشار بأن الحكومة لا ينتخبها الشعب وإنما تنشأ بناء على مفاوضات بين النخب. والانتخابات الحرة والنزيهة حقاً هو الوحيدة القادرة على التغيير.

الشكل 10: هل ستصوت في الانتخابات المقبلة؟

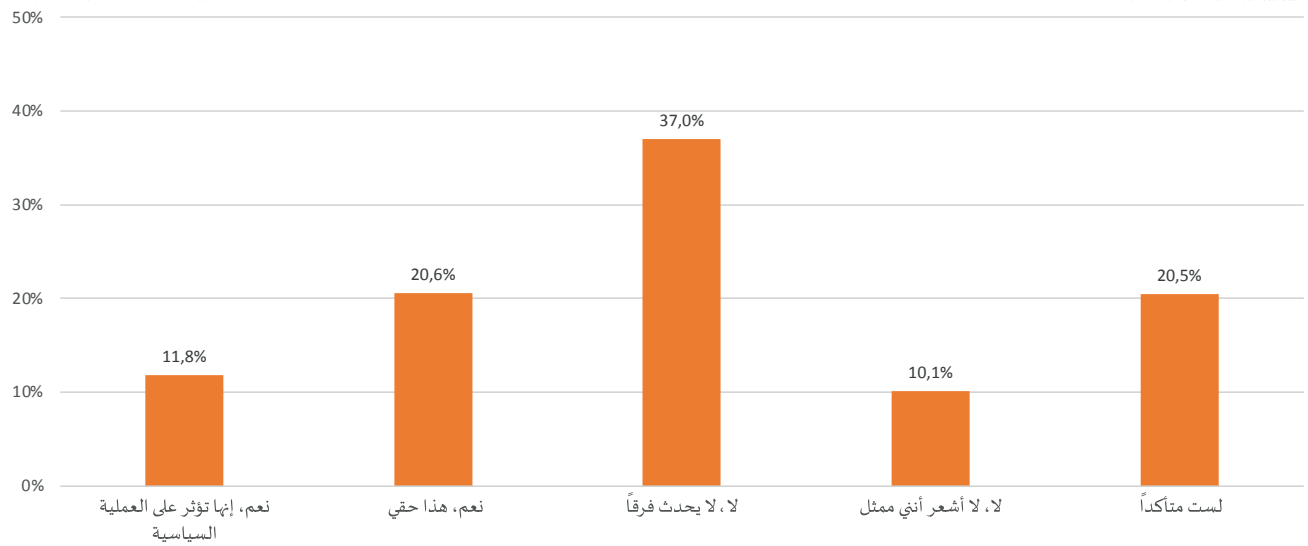

المصدر: الاستطلاع الثاني

الاحتجاجات: ذكر 22.4% من المشاركين في الاستطلاعات أن الاحتجاجات وسيلة لإحداث التغيير، ما يجعلها الخيار الأكثر شعبية. لكن برز استقطاب في الآراء عندما تعلق الأمر بفعالية الاحتجاجات. فأحد الآراء هو أنها تحدث التغيير، ومن الأمثلة على ذلك الإصلاحات التي أعقبت انتفاضة تشرين. ولكن هناك رأي مناقض وهو أن الاحتجاجات تنتهي بمزيد من الضرر. وكان هناك اتفاق واسع على أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات عن الاحتجاجات والاستياء يمكن أن "يكسر حاجز الخوف".

المجتمع المدني: انقسمت الآراء بشأن منظمات المجتمع المدني. فقد اعتبرها المشاركون في المناقشات عوامل تغيير رئيسية بينما رأى آخرون أنها فاسدة ومرتبطة بأحزاب أو تحالفات سياسية معينة. وأبرزت الاستطلاعات عدم الثقة بقدرة المجتمع المدني على تحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث يعتقد 27.4% فقط أن المجتمع المدني يمكن أن يقدم مساهمة إيجابية. مع ذلك، فإن سبلاً عديدة تم تحديدها لإحداث التغيير تقتضي بإعطاء دور للمجتمع المدني.

7. فرص التغيير وتوصيات السياسات

كما أوضح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، فإن بناء عقد اجتماعي جديد أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[265]. وهذه الدراسة توضح أن كثيراً من العراقيين يرون أن العقد الاجتماعي يركز على قضايا تعكسها الأهداف العالمية. يريد المشاركون الحد من اللامساواة والفقر، وزيادة المساواة بين الجنسين، وتحسين الخدمات كالرعاية الصحية والتعليم والمياه والكهرباء، والحصول على عمل لائق وتحقيق نمو اقتصادي، والتمتع بالسلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعال. تعتبر هذه الرغبات أساسية لحياة كريمة، وترتبط بدورها ارتباطاً وثيقاً بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. يبحث هذا القسم في الفرص المحتملة للتغيير ويقدم توصيات لحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وتهدف هذه المقترحات إلى توفير حياة كريمة للمواطنين وبناء عقد اجتماعي مرتبط بأهداف التنمية المستدامة.

7.1 فرص التغيير

تعتبر الانتخابات عوامل تغيير محتملة. الانتخابات الحرة والنزيهة أساسية لتحقيق التغيير الهيكلي وإعادة التفاوض على العقد الاجتماعي. لكن الناس فقدوا الثقة بالعملية السياسية. وصياغة عقد اجتماعي قوي تتطلب استعادة هذه الثقة، ما يتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الأحزاب السياسية وحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. يمكن للمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية تثقيف وتوعية الناخبين. قد يؤدي الفشل في استعادة الثقة بالعمليات الديمقراطية بعد الانتخابات الأخيرة إلى تحول مزيد من الناس إلى طرق غير سياسية للتأثير على النظام السياسي.

يعتبر الفساد أهم مشكلة على الحكومة معالجتها. وهو يتغلغل في جميع جوانب الحياة العراقية وقطاعاتها. في حين أن العراق قد حقق تحسينات هامشية في تصنيفات الشفافية، مع زيادة من مرتبة 175 إلى 160 على مدى العقد الماضي على الرغم من أن الفساد كان القضية المركزية لحكومات عديدة منذ عام 2014، فإن مواجهته تظل أهم فرصة لإعادة تصور العقد الاجتماعي واستعادة الثقة بمؤسسات الدولة وبالعملية السياسية. وإذا لم يواجه الفساد، فقد يرفض عدد كبير من العراقيين تنفيذ التزاماتهم في العقد الاجتماعي.

الشعب العراقي عامل رئيسي للتغيير. ثمة استعداد واضح للمساهمة في إعادة بناء العقد الاجتماعي، لكن يجب سد النقص في المعرفة بالحقوق والمسؤوليات. ثمة حاجة إلى مزيد من التربية المدنية لتعلم كيفية المشاركة في العملية السياسية. فالشباب يشاركون بقوة في الحركة الاحتجاجية وهم في طليعة المطالبين بالتغيير، ولكن ثمة تصور بأن الكثيرين منهم يفتقرون إلى الخبرة اللازمة ليصبحوا فعالين في النظام السياسي. ويجب دحض هذه الفكرة لأنها تشكل عائقاً يمنع الشباب من تطوير إمكاناتهم.

تملك النساء إلى حد كبير فهماً جيداً للمشاكل البنيوية المعقدة التي تؤثر على العراق والإصلاحات اللازمة. أظهرت النساء فهماً شاملاً ومتعدد الجوانب للمشاكل البنيوية التي تؤثر على المجتمع العراقي والنظام السياسي. كما رأين مسائل مختلفة مهمة، مقارنة بالرجال. ومشاركتهن في العملية السياسية ضرورية لكنها مرهونة بتغيير التقاليد والأعراف المحافظة على المستويين التشريعي والمجتمعي.

يمكن للمجتمع المدني تعزيز الثقة والمشاركة في إعادة تصور العقد الاجتماعي. الآراء متباينة بشأن المجتمع المدني. فالبعض يرى أنه طرف اجتماعي وسياسي حاسم يسد الثغرات التي خلفتها الدولة ويهتم بالمجتمعات المهملة. بينما ثقة آخرين به ضعيفة أو معدومة لأنهم يعدونه جزءاً من النظام السياسي، مرتبط بأحزاب حاكمة أو بمصادر تمويل معينة. يتعين على المجتمع المدني إعادة بناء علاقته مع الفئات المحرومة من السكان، بهدف استعادة الثقة والمشاركة بفعالية في إعادة صياغة العقد الاجتماعي.

إدارة توقعات المواطنين من العقد الاجتماعي أمر أساسي. يجب أن يراجع المواطنون مطالبهم. تكمن فرصة التغيير في تغيير التصورات عن الدولة كمزود لكل شيء، بما في ذلك التوظيف. يجب أن يُنظر إليها على أنها حامي ومنظم، يؤدي وظائف كتوفير الحماية الاجتماعية، وضمان المعايير، وخلق الفرص والظروف للشباب للبحث عن عمل في القطاع الخاص. وإدارة التوقعات المرتفعة للمواطنين يمكن أن تؤدي إلى عقد اجتماعي أكثر توازناً واستدامة.

تنويع الاقتصاد وتنشيط القطاع الخاص يدفعان عجلة التغيير الهيكلي. المظالم والاستياء من اعتماد العراق على إيرادات النفط ليست جديدة، ولا مطالب تنويع الاقتصاد وزيادة الحصول على فرص العمل وسبل العيش. كانت خطط معالجة الركود الاقتصادي محور الوثائق والبيانات الصادرة عن حكومات عراقية عدة[266]. ولكن هشاشة الاقتصاد تجلت مرة أخرى أثناء الجائحة وبعد تراجع إيرادات النفط، مع زيادة معدلات الفقر والبطالة زيادة كبيرة[267]. واستمرار الفشل في معالجة العجز الاقتصادي سيزيد عزلة الناس، ولا سيما الفئات المهمشة. وتعتبر تقوية القطاع الخاص والاستثمار في الزراعة وسيلة لتحفيز فرص العمل. ومن شأن تنويع وبناء اقتصاد أخضر أن يحرر الأموال التي تركز حالياً على التوظيف في القطاع العام، ما يمكّن الحكومة من تلبية الاحتياجات الأخرى[268].

الحكومة والأطراف السياسية في أفضل وضع لإحداث التغيير وتحفيزه. على الرغم من ضرورة إدارة التوقعات بشأن ما يمكن أو ينبغي للدولة توفيره، يمكن للدولة والجهات الفاعلة التي تتكون منها أن تسرع بقوة التغييرات في العقد الاجتماعي، كمعالجة الفساد، وتحسين الخدمات والأمن، وضمان انتخابات حرة ونزيهة. عليهم التحرك والعمل.

7.2 توصيات السياسات

قصيرة الأجل (حتى 12 شهراً)

- **يجب جعل إعادة الثقة بالعملية الديمقراطية من أولويات الحكومة**. من المهم أن تعتبر الانتخابات نزيهة وشفافة. ومن أجل اعتبار نتائج الانتخابات شرعية ومؤثرة، يجب تشكيل الحكومة في الوقت المناسب بناء على النتائج. لا يتعين على جميع الأطراف الانضمام إلى الحكومة. ويجب اعتبار العمل كمعارضة ضمن البرلمان خياراً مشروعاً.

- **يجب ألا تقتصر مواجهة الفساد على الكلام والتصريحات**. ينبغي للحكومة الجديدة أن تجعل مواجهة الفساد أولوية قصوى. يقترب كثير من العراقيين من نقطة اللاعودة، كما يتضح من تراجع الثقة بالحكومة ومؤسسات الدولة والعمليات السياسية. وإذا لم يُعالج ذلك بشكل منهجي، سيترتب عليه عواقب وخيمة. يجب أن تعمل الأطراف السياسية على المدى القصير مع وجود خطة طويلة المدى. ويجب أن يبدأ ذلك بعملية تشكيل الحكومة، حيث ينبغي صياغة استراتيجية واضحة لمكافحة الفساد، على أساس تلك التي قدمتها الحكومات السابقة، إلى جانب خطة عمل تتضمن تقارير عامة عن التقدم المحرز. يجب أن يخضع العمل كله لتدقيق الجمهور والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. ويتعين على الحكومة توضيح الخطوات التي تتخذها لتحقيق السياسات حتى مع تعزيز التشريعات واتباعها.

- **يجب أن تحفز الحكومة الجديدة التنويع الاقتصادي**. لن يكون للعقد الاجتماعي أساس ثابت إذا كان التوظيف في القطاع العام هو خيار التوظيف الوحيد الآمن. يجب أن يركز القطاع العام على التمثيل وتحسين الخدمات والأمن وحقوق الإنسان. ويجب أن يتخطى التنويع من اقتصاد مرتكز على النفط الكلام الطنان عبر تفعيل الحكومة للإصلاحات الحالية. يحتاج العراق إلى الاستثمار بشكل كبير في القطاع الخاص لبناء اقتصاد متنوع وشامل أكثر استعداداً لتحمل صدمات أسعار النفط وجاهزاً لمواجهة تزايد الضغوط المناخية. وعليه الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية وتوليد الطاقة الخضراء والزراعة، ولا سيما إدارة المياه، لإحياء الاقتصاد وخلق فرص العمل. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون التحول الاقتصادي عادلاً ومنصفاً مع إتاحة الفرص للجميع.

- **يجب تنفيذ الإصلاحات لضمان تقديم خدمات أكثر استدامة**. رغم أن العراق لا يفتقر إلى الموارد، تحتاج البنية التحتية وإدارة قطاعات كالمياه والكهرباء والصحة إلى استثمارات وإصلاحات كبيرة لتلبية احتياجات الناس. يجب ربط إصلاح قطاعي الكهرباء والمياه بالتكيف مع المناخ، حيث تلزم استثمارات ضخمة، وبالتنمية العادلة والمستدامة. وهذا من شأنه زيادة إعادة التوزيع المالي وضمان أن يأخذ الاستثمار بعين الاعتبار الآثار المتزايدة لتغير المناخ. يجب مواءمة توفير الكهرباء مع بناء اقتصاد أخضر، والاستعداد لتقليل استخدام مشتقات النفط وتوليد فرص عمل مستدامة.

- **ينبغي تشجيع المشاركة الجماهيرية وربطها بالعمليات السياسية من القمة إلى القاعدة**. مع افتقار الناس إلى المعرفة والوسائل المناسبة لإيصال رغباتهم إلى الحكومة، لا يرون مساراً محدداً بوضوح للتأثير على العقد الاجتماعي. نتيجة لذلك، يعتبر البعض الاحتجاجات الوسيلة الوحيدة للتعبير عن المعارضة والبدء في التغيير الهيكلي. يتعين على الحكومة الجديدة أن تثبت بوضوح أن الحوار مع الجماهير ييسر التغيير. ويجب أن تعمل مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام لإيجاد قنوات يعبر الناس من خلالها عن رؤاهم للعقد الاجتماعي ومناقشتها. يمكن لأعضاء البرلمان استخدام التغييرات الأخيرة على قانون الانتخابات ليصبحوا جسراً بين الحكومة وناخبيهم.

- **يجب أن تدعم حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان حرية التعبير والإعلام الحر لتعزيز العقد الاجتماعي**. يمكن للمجتمع المدني ووسائل الإعلام تعزيز عقد اجتماعي متجدد عبر تثقيف السكان بشأن الفاعلين السياسيين وحقوق المواطنين والانتخابات وغيرها. لكنهم بحاجة إلى الشعور بالحرية والأمان لفعل ذلك. يتعين على حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان الالتزام بحرية التعبير وحرية الإعلام وتحديث التشريعات وفقاً لذلك، بدعم من المجتمع الدولي.

متوسطة إلى طويلة الأجل (12 - 36 شهراً)

- **سيساعد إحراز تقدم نحو تحسين الأمن وسيادة القانون في تخفيف التصورات عن انعدام الأمن**. تعتبر مواجهة المخاوف الأمنية قضية معقدة تشمل جهات متعددة وقد تكون عملية طويلة. بيد أن الحكومة يجب أن تثبت أن العمل جارٍ. فتحسين الأمن الشخصي والمحلي عبر وقف انتشار الأسلحة غير المنظمة، ومواجهة العنف الأسري والعنف ضد النساء ومنعهما، والملاحقة القضائية الفعالة لجميع المتورطين في الاغتيالات، خطوات تثبت أن الأمن يمثل أولوية. كما يلزم تعزيز وتطبيق التشريعات القائمة بشأن إجراءات المقاضاة.

- **تحسين الظروف التي تمكن النساء من المشاركة في العمل السياسي والحياة العامة أمر بالغ الأهمية**. فتقليص الآراء التمييزية التي تعيق مشاركة النساء في العمل وفي الحياة السياسية هو الذي يحدد هل بإمكانهن تأدية دور أكبر في المجتمع. بالتعاون مع المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية، ينبغي لحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان إعداد حملات لتغيير التصورات المتعلقة بأدوار النساء. تثقيف الرجال هو المفتاح؛ والدراسات تظهر فعاليته[269]. ينبغي أن تضمن الاستراتيجيات والأطر التشريعية تمثيل النساء وتقديرهن في القطاعات الرئيسية، كقوات الأمن والنظام القضائي. يمكن لكتلة حرجة من النساء تسريع عملية تفكيك هياكل العزلة والتمييز الراسخة.

- **إشراك الشباب ضروري الآن وهو مفتاح المستقبل**. يتطلب استمرار حرمان الشباب من حق التصويت اتخاذ تدابير عاجلة من بينها خلق الحكومة لمزيد من الفرص لتمثيلهم السياسي ومشاركتهم، والتطوير والتدريب المهني، مع التحسينات الأخيرة في التعليم. فهناك في العراق عدد كبير من الخريجين، وعلى الحكومة أن تضمن حصولهم على فرص العمل والمهارات اللازمة للمشاركة في تنويع الاقتصاد بالإضافة إلى معرفة سبل المشاركة في التغيير السياسي.

- **يجب تغيير تصور أن الشباب يفتقرون إلى الخبرة والمعرفة**. ينبغي أن يركز المجتمع المدني على تحسين المهارات بين الشباب في إطار تفكيك هذه الفكرة واسعة الانتشار. ويجب أن تركز الاتصالات بشأن هذه المبادرات على العراقيين وليس على الناس في الخارج كما هو الحال اليوم. يجب إطلاع الناس

على هذه المبادرات وإشراكهم فيها كي يقاوموا بفعالية التحيز ضد الشباب والفكرة القائلة بأنهم يفتقرون إلى الخبرة للمشاركة في العمليات السياسية.

- **يجب تحسين فهم الناس لحقوقهم وواجباتهم ضمن العقد الاجتماعي**. إن إدراك الناس للنقص في معرفتهم يعني الرغبة في تعزيزها. وفي الوقت نفسه، يجب إدارة توقعات العقد الاجتماعي بما يتماشى مع الحقوق والواجبات في إطار الابتعاد عن عقد اجتماعي ريعي. وللمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أدوار رئيسية في تسهيل هذا الفهم، عبر توفير التعليم مثلاً. وتتحمل الحكومة أيضاً مسؤولية تثقيف الناس بشأن حقوقهم كمواطنين، بدءاً من النظام المدرسي.

- **يجب مواصلة التأكيد للسكان على أهمية مشاركتهم في التصويت**. رغم أنه من حق الناس عدم التصويت، فإن ضعف مشاركتهم في الانتخابات تثير القلق. تاريخياً، لا تجدي مقاطعة الانتخابات نفعاً، ولا تؤدي إلا إلى انتخاب المرشحين ذوي القواعد الانتخابية القوية أنفسهم. يجب أن يوفر المجتمع المدني ووسائل الإعلام توعية للناخبين مع التركيز على ضمان فهم الناس للعملية الانتخابية فهماً صحيحاً، وما يعنيه تصويتهم (أو عدمه) من حيث تشكيل الحكومة، وبرامج المرشحين المختلفين.

- **للمجتمع المدني دور مهم في العراق ولكن يجب أن يقوي مكانته في نظر الجمهور**. ضعف الثقة بالمجتمع المدني واضح بين قطاعات كبيرة من السكان. وعلى المجتمع المدني أن يبني علاقته مع المجتمع عموماً، بدعم من المنظمات غير الحكومية. ومن الطرق الحاسمة للمضي قدماً الشفافية بشأن التمويل والأهداف والتصرف بحيادية.

8. المراجع

عباس وسعد صحيح ونورفيده بنت إسماعيل. 2017. „الأسباب السياسية للفساد في العراق". المجلة الآسيوية للعلوم الإنسانية والدراسات الاجتماعية 5 (3): 12-207.

عبد الله، سروار. 2019. „الحماية من الفساد: تجزئة وفساد جهود مكافحة الفساد في العراق بعد 2003." المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط 46 (3): 74-358.

عبد الله، سروار وتيم جراي وإميلي كلوف. 2018. „الزبائنية: الفصائلية في تخصيص الموارد العامة في العراق بعد 2003." دراسات الشرق الأوسط 54 (4): 82-665.

أبو عون، إيلي وسرهاد حماساعيد. 2021. „أين العراق بعد عام من تولي رئيس الوزراء الكاظمي منصبه؟" معهد الولايات المتحدة للسلام. https://www.usip.org/publications/2021/05/where-iraq-year-after-prime-minister-kadhimi-took-office .

أبو عون، أحمد وريد ليفنسون. 2020. „الأزمة الطبية التي تفاقم الاضطرابات في العراق". https://www.reuters.com/investigates/special-report/iraq-health/.

العلي، ن. ون. برات. 2009. أي نوع من التحرير؟: المرأة واحتلال العراق. صحافة جامعة كاليفورنيا.

الجفال، عمر. 2021. „قانون الانتخابات العراقي الجديد: القوى القديمة تتكيف مع التغيير." مبادرة الإصلاح العربي. https://www.arab-reform.net/publication/iraq-elections/.

الميالي، انتصار. 2021. „المرأة العراقية لن تسكت". معهد صحافة الحرب والسلام https://iwpr.net/global-voices/iraqi-women-will-not-be-silenced .

السهلي، سعاد. 2015. „الفقر في العراق ينمو مع تقلص الميزانيات بسبب الحرب مع داعش". عين الشرق الأوسط. https://www.middleeasteye.net/news/poverty-iraq-grows-budgets-squeezed-war .

الشديدي، حمزة ، ماك سكيلتون وزكان سليم. 2020. „لماذا لن يعود المحتجون العراقيون إلى ديارهم: عشرة أصوات من الحركة." مركز الشرق الأوسط LSE. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/03/03/why-iraqs-protesters-wont-go-home-10-voices-from-the-movement/.

الشديدي، حمزة ، وإروين فان فين. 2020. „ديمقراطية المراهقين في العراق: إلى أين نذهب من هنا." تقرير CRU. https://www.clingendael.org/sites/default/files/2020-06/iraqs-adolescent-democracy.pdf .

الطائي خالد. 2020. „اللجنة العراقية العليا للتحقيق في قضايا الفساد والجنائية الكبرى". ديارنا 9 كانون الثاني. https://diyaruna.com/en_GB/articles/cnmi_di/features/2020/09/01/feature-03 .

علاء الدين، فرهاد. 2021. „دولة في الانهيار: فشل الأمن والحوكمة في العراق." منتدى فكرة. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/state-collapse-iraqs-security-and-governance-failures .

علي زهرة. 2018. المرأة والنوع الاجتماعي في العراق: بين بناء الأمة والتشرذم. صحافة جامعة كامبرج.

——— 2019 أ. „النشاطات النسوية في عراق ما بعد داعش". الدين والعنف والدولة في العراق، دراسات POMEPS 35. https://pomeps.org/feminist-activisms-in-post-daesh-iraq .

——— 2019 ب. „الحركات الاحتجاجية في العراق في عصر" مجتمع مدني جديد „. فتح الديمقراطية. https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/protest-movements-in-iraq-in-the-age-of-a-new-civil-society/.

الخضري ، طيف. 2020 أ. „النساء العراقيات منخرطات في كفاح من أجل حقوقهن". مركز الشرق الأوسط .LSE https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/06/15/iraqi-women-are-engaged-in-a-struggle-for-their-rights/.

——— 2020 ب. „لا لأمريكا ... لا لإيران": الحركة الاحتجاجية العراقية في ظل الجغرافيا السياسية „. مدونة LSE Middle East Center. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/01/20/no-to-americano-to-iran-iraqs-protest-movement-in-the-shadow-of-geopolitics/.

الشمري، مارسين. 2021. „كيف تؤثر الأزمة الاقتصادية في العراق على قطاع الأمن التقليدي وغير التقليدي. " مبادرة بروكينغز حول الجهات المسلحة غير الحكومية. https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/01/15/how-iraqs-economic-crisis-affects-its-traditional-and-non-traditional-security-sector/.

منظمة العفو الدولية. 2020. „العراق: ارتفاع حصيلة ضحايا الاحتجاجات مع استئناف قوات الأمن للقمع الوحشي." https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/01/iraq-protest-death-toll-surges-as-security-forces-resume-brutal-repression/.

البيلاوي ، ه ، و ج. لوسياني. 2016. الدولة الريعية. لندن: روتليدج.

بيرتلسمان ستيفنغ. 2020. التقرير القطري. غوترسلوه: بيرتلسمان ستيفنغ

بوغوس ، كريستينا. 2019. „تحليل: نظرة إلى الوراء في الانتخابات الكردية 2018". https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/Analysis_Looking%20Back%20on%20the%202018%20Kurdish%20Elections_March%202019.pdf

بوالون ، ماركوس. 2012. „مشروع بناء دولة العراق: هشاشة الدولة وفشل الدولة وعقد اجتماعي جديد". المجلة الدولية للدراسات العراقية المعاصرة 6 (3): 97-281.

برينكرهوف وديريك وآنا ويتيربيرج وستيفن دن. 2012. „تقديم الخدمات والشرعية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات". مراجعة الإدارة العامة 14 (2): 93-273.

بايمان، ودانيال ل، 2019. „هل التغيير محتمل في العراق؟" https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2019/12/20/is-change-likely-in-iraq/.

كاماك ، بيري، ميشيل دن ، عمر حمزة ، مارك لينش ، مروان المعشر ، يزيد صايغ ومها يحيى. 2017. „الانقسامات العربية: المواطنون والدول والعقود الاجتماعية". تقرير مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. https://carnegieendowment.org/2017/02/01/arab-fractures-citizens-states-and-social-contracts-pub-66612 .

تشيريلو وجينا وكارولين رودي. 2019. „التحليل النوع الاجتماعي للعملية الانتخابية والسياسية في العراق." المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية. https://www.ifes.org/sites/default/files/gender_analysis_of_iraqs_electoral_and_political_process.pdf .

كوستانتيني ، إيرين. 2020. „الحركة الاحتجاجية العراقية: تعبئة اجتماعية وسط العنف وعدم الاستقرار". المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط: 18-1.

——— 2021. „إصلاح القطاع الأمني في العراق قبل وبعد جائحة كورونا "-النزاعات والأوبئة وبناء السلام: وجهات نظر جديدة حول إصلاح قطاع الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، أ. سيلينو وأ. بيرتيغيلا ، محرران. روما: ليديزيوني..

كوستانتيني وإيرين وديلان أودريسكول. 2020. „سياسة الأحزاب في شبه الدول: كردستان العراق". دليل روتليدج حول الأحزاب السياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فرانشيسكو كافاتورتا ، ليز ستورم وفاليريا ريستا ، محرران ، ص 218 - 28. لندن: روتليدج.

دودج ، توبي. 2003. اختراع العراق: فشل بناء الأمة ونفي التاريخ. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.

––– 2013. „الدولة والمجتمع في العراق عشر سنوات بعد تغيير النظام: صعود استبداد جديد". الشؤون الدولية 89 (2): 57-241.

––– 2014. „هل يمكن إنقاذ العراق؟" البقاء على قيد الحياة 56 (5): 20-7.

––– 2018. „تتبع صعود الطائفية في العراق بعد 2003." مركز الشرق الأوسط LSE. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/09/13/tracing-the-rise-of-sectarianism-in-iraq-after-2003/.

––– 2020. „التوافقية غير الرسمية في العراق ومشاكلها." دراسات في العرق والقومية .20 (2): 52-145.

دودج وتوبي وريناد منصور. 2021. „الفساد المقبول سياسياً وعوائق الإصلاح في العراق". ورقة بحث تشاتام هاوس. https://www.chathamhouse.org/2021/06/political-sanctioned-corruption-and-barriers-reform-iraq .

الحداد اميرة. 2020. „إعادة تعريف العقد الاجتماعي في أعقاب الربيع العربي: تجارب مصر والمغرب وتونس." التنمية العالمية 127: 104774.

فاري ليديا. 2012. „دور الرجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة: الآثار المترتبة على المساواة بين الجنسين". مراقب أبحاث البنك الدولي 28 (1): 51-22.

فاضل ، شيفان ، وبحر بصير ، محرران. 2021. هوية الشباب والسياسة والتغيير في كردستان المعاصرة. لندن: مطبعة عبر الوطنية لندن.

فليت، مايك. 2019. „اللامركزية وسخطها في العراق". https://www.mei.edu/publications/decentralization-and-its-discontents-iraq .

فرانتابي ، ماريا. 2019. „احتجاجات واسعة النطاق تشير إلى دورة الأزمة الاجتماعية في العراق." تعليق مجموعة الأزمات الدولية ، 10 أكتوبر. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/widesporate-protests-point-iraqs-cycle-social-crisis .

بيت الحرية. 2021. „العراق". الحرية في العالم 2021. https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-world/2021

فورنيس، مارك ، وبرنارد تراوتنر. 2020. „إعادة تشكيل العقود الاجتماعية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتأثرة بالصراع: أين العراق وليبيا؟" التنمية العالمية 135: 12-1.

GAN Integrity 2020 „تقرير الفساد في العراق". بوابة المخاطر والامتثال. https://www.ganintegrity.com/portal/country-profiles/iraq/.

حكومة العراق. 2020. „الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي." https://gds.gov.iq/ar/wp-content/uploads/2020/10/Iraq-white-paper-in-arabic-october-2020.pdf .

حكومة العراق، وزارة الداخلية. 2005. „الدستور العراقي". بغداد: وزارة الداخلية.

حكومة العراق ، وزارة التخطيط ؛ اليونيسف. البنك الدولي وآخرون. 2020. „تقييم تأثير جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق." https://www.unicef.org/iraq/reports/assessment-covid-19-impact-poverty-and-vulnerability-iraq.

حكومة هولندا. 2018. „لمحة عن تغير المناخ: العراق". https://reliefweb.int/report/iraq/climate-change-profile-iraq.

حداد فنار. 2019. „احتجاجات العراق ومهزلة الإصلاح". الجزيرة. https://www.aljazeera.com/opinions/2019/10/5/iraqs-protests-and-the-reform-farce.

حماه، هورحسن. 2019. „تداعيات الانقسام العسكري في كردستان العراق". المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط.

حسن احمد. 2020. „تأثير الفساد على الأمن البشري للمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية (دراسة حالة العراق منذ 2003)." مراجعة للاقتصاد والعلوم السياسية ، ما قبل الطباعة ، 13 مايو.

حسن كاوا. 2015. „المجتمع الكردستاني المسيس في مواجهة نظام سلطاني". https://carnegieendowment.org/files/CMEC_54_Hassan_11.pdf.

هيرتوج، ستيفن. 2010. „علم اجتماع الأنظمة الخليجية الريعية: مجتمعات الوسطاء". دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ 52 (2): 318-282.

هايدمان ، ستيفن. 2007. „المواثيق الاجتماعية واستمرار الاستبداد في الشرق الأوسط". مناقشة الاستبداد العربي: الديناميكيات والمتانة في الأنظمة غير الديمقراطية ، أوليفر شلمبرجير ، محرر ، ص 21 - 38. مطبعة جامعة ستانفورد.

هيومن رايتس ووتش. 2004. „ادعاءات في الصراع. التطهير العرقي العكسي في شمال العراق." نيويورك: هيومن رايتس ووتش.

——— 2011. „العراق على مفترق طرق: حقوق الإنسان في العراق بعد ثماني سنوات من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة." https://www.hrw.org/report/2011/02/21/crossroads/human-rights-iraq-eight-years-after-us-led-invasion.

——— 2020. „العراق: حاجة ملحة لقانون العنف الأسري ، قلق متزايد بموجب تدابير بسبب اجراءات جائحة كورونا. „ https://www.hrw.org/news/2020/04/22/iraq-urgent-need-domestic-violence-law.

——— 2021. العراق: تقرير أحداث عام 2020. https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/iraq.

منظمة العمل الدولية (منظمة العمل الدولية). 2020 أ. اتجاهات العمالة العالمية للشباب 2020. جنيف: منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_737648.pdf.

——— 2020 ب. „العراق." العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية. جنيف: منظمة العمل الدولية.

مركز مراقبة النزوح الداخلي. 2015. „العراق: نازحون عالقون بين المطرقة والسندان مع تفاقم أزمة النزوح. „ https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/201506-me-iraq-overview-en.pdf.

مجموعة الأزمات الدولية. 2019. „بعد فشل كردستان العراق في الاستقلال". https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/199-after-iraqi-kurdistans-thwarted-independence-bid.

——— 2021. انتفاضة تشرين العراق: من الحواجز الى صناديق الاقتراع. تقرير الشرق الأوسط 223. https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/223-iraq-tishreen.pdf.

المعهد الدولي للديمقراطية والانتخابات. 2020. „العراق". قاعدة بيانات كوتا النوع الاجتماعي.

المنظمة الدولية للهجرة (IOM). 2016. „منظور النوع الاجتماعي: السلامة والكرامة والخصوصية في المخيمات والأماكن الشبيهة بالمخيمات في العراق." https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM_Iraq_-_A_Gendered_Perspective_report_0.pdf.

——— 2020. خطة الاستجابة لأزمة العراق 2020. https://crisisresponse.iom.int/response/iraq-crisis-response-plan-2020.

جبار، فالح. 2018. „الحركة الاحتجاجية العراقية: من سياسة الهوية إلى السياسة". سلسلة الأوراق البحثية لمركز الشرق الأوسط LSE. http://eprints.lse.ac.uk/88294/1/Faleh_Iraqi_percent20Protest_percent20Movement_Published_English.pdf

جاسم وداستان وونثروب رودجرز. 2021. „ما وراء النخبة: أخذ الاحتجاج والرأي العام بجدية في إقليم كردستان". معهد الشرق الأوسط. https://www.mei.edu/publications/beyond-elite-taking-protest-and-public-opinion-seriously-kurdistan-region.

كايا، زينب. 2017. „المساواة بين الجنسين والسعي لإقامة دولة في إقليم كردستان العراق". سلسلة الأوراق البحثية لمركز الشرق الأوسط LSE. http://eprints.lse.ac.uk/69197/1/GenderandStatehoodKRG.pdf.

كايا وزينب وكيرا لوشتنبرغ. 2018. „النزوح والتمكين الاقتصادي للمرأة: أصوات النساء النازحات في إقليم كردستان العراق." مركز LSE للمرأة والسلام والأمن. http://eprints.lse.ac.uk/87686/1/Kaya_Displacement_percent20and_percent20Women_percent27s_percent20Economic_percent20Empowerment_Published.pdf.

خوري وفيليب وجوزيف كوستينر. 1991. القبائل وتشكيل الدولة في الشرق الأوسط. بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا.

هيئة إحصاء إقليم كردستان (مكتب إحصاء إقليم كردستان) ، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM). 2018. المسح الديموغرافي لإقليم كوردستان العراق. https://www.iom.int/news/statistics-office-iom-unfpa-launch-demographic-survey-iraqs-kurdistan-region.

لوي، ماركوس ، برنارد تراوتنر وتينا زينتل. 2019. „العقد الاجتماعي: أداة تحليلية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما وراءها." معهد التنمية الألماني. https://www.die-gdi.de/uploads/media/BP_17.2019.pdf.

منصور، ريناد. 2016. „مأزق السنة في العراق". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. https://carnegieendowment.org/files/CMEC_59_Mansour_Sunni_Final.pdf.

——— 2017. „العراق بعد سقوط داعش: الكفاح من أجل الدولة". تشاتام هاوس ، المعهد الملكي للشؤون الدولية. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-07-04-iraq-after-isis-mansour-final.pdf.

——— 2019. „تشكيل الحكومة العراقية 2018: تفكيك الاحتكاك بين الإصلاح والوضع الراهن." تقرير مركز الشرق الأوسط LSE: 1-21.

——— 2021. „شبكات القوة". ورقة بحث تشاتام هاوس. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-06/2021-02-25-networks-of-power-mansour.pdf.

منصور وريناد وفالح عبد الجبار. 2017. „الحشد الشعبي ومستقبل العراق". تقرير مركز كارنيغي للشرق الأوسط. http://carnegieendowment.org/files/CMEC_63_Mansour_PMF_Final_Web.pdf.

مسعد ، جوزيف. 2001. الآثار الاستعمارية: صنع الهوية الوطنية في الأردن. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.

ماتسوناجا ، هيديكي. 2019. "إعادة إعمار العراق بعد 2003: التعلم من نجاحاته وإخفاقاته". تقارير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 34-19. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31709.

مكاندليس ، ايرين. 2018. "إعادة تصور العقد الاجتماعي في سياقات الصراع والهشاشة والانتقال المشحون." مدرسة الذكاء للحكم. https://www.wits.ac.za/media/wits-university/faculties-and-schools/commerce-law-and-management/wits-school-of-governance/documents/Forging percent20Resilient percent20Social percent20Contracts percent20- percent20Framing percent20Paper percent20May percent202018.pdf

ميجر، رويل. 2017. "المواطنة والمواثيق الاجتماعية والمساومات السلطوية والانتفاضات العربية". أزمة المواطنة في العالم العربي ، رويل ميجر ونيلس بوتينشن، محرران. ليدن: بريل.

ميدل ايست مونيتور. 2021. العراق يوافق على استراتيجية مكافحة الفساد. 9 حزيران. الموقع الإلكتروني: https://www.middleeastmonitor.com/20210609-iraq-approves-anti-corruption-strategy/.

ميلز وروبن ومريم سلمان. 2020. "تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق". مركز البيان للتخطيط والدراسات. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16923.pdf.

مجموعة حقوق الأقليات الدولية. 2016. "لا سبيل للعودة إلى الوطن: أقليات العراق على وشك الاختفاء." https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2016/07/MRG_CFRep_Iraq_Aug16_UPD-2.pdf.

المعهد الديمقراطي الوطني. 2019 أ. "يواصل المواطنون المطالبة بحوكمة أكثر استجابة: النتائج الرئيسية لأبحاث الرأي العام النوعية التي أجريت في خمس محافظات في العراق والأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين". https://www.ndi.org/sites/default/files/NDI percent20Report_Iraqi percent20Citizens percent20Continue percent20to percent20Demand percent20More percent20Responsive percent20Governance percent202019.pdf

---. 2019 ب. "التماسك الاجتماعي المحسن ، لكن العراقيين لا يزالون غير راضين عن نتائج المسح الحكومي - الوطني https://www.ndi.org/sites/default/files/NDI percent20Poll percent20- percent20July percent202019 percent20 percent28English percent29.pdf

---. 2020. العراق نريد وطن. https://www.ndi.org/sites/default/files/Iraqi%20Protests%20Research%20Report_EN.pdf

أودريسكول ، ديلان. 2017. "الحكم الذاتي ضعيف: المركزية والسلطوية والدولة العراقية الفاشلة". Ethnopolitics 16 (4): 315-32.

---. 2018. "الاتجاهات الناشئة للنزاع وعدم الاستقرار في العراق." مكتب مساعدة K4D ، معهد دراسات التنمية. https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/20.500.12413/14169.

أودريسكول وديلان وباهر بصير. 2019. "استفتاءات الاستقلال والخطاب القومي: إقليم كردستان العراق". الربع السنوي في العالم الثالث 40 (11): 34-2016.

أودريسكول ، ديلان ، أمل بورحروس ، ميراي ماداه وآخرون. 2020. "الاحتجاج والعلاقات بين الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا." ورقة سياسة 56 https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-10/sipripp56.pdf.

أودريسكول وديلان وديف فان زونين. 2017. "الحشد الشعبي والقومية العراقية والدولة". تقريرسياسة MERI http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2017/03/PMF-Report-0.2.pdf.

(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020 .OECD). حالات الهشاشة 2020. باريس: منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. https://doi.org/10.1787/ba7c22e7-ar.

اوليابك ، زينب. 2019. „هل يمكن أن تلهم احتجاجات العراق بإصلاح ذي مغزى؟" https://www.iiss.org/blogs/analysis/2019/11/csdp-iraq-protests.

أوين ، روجر. 2013. الدولة والسلطة والسياسة في صنع الشرق الأوسط الحديث. لندن: روتليدج.

بيتكوفا ، ماريا. 2019. „لماذا لا يشارك أكراد العراق في الاحتجاجات؟" الجزيرة ، 11 تشرين الثاني. https://www.aljazeera.com/news/2019/11/11/why-are-iraqi-kurds-not-taking-part-in-protests.

بفاف ، أنتوني. 2021. العراق: خارطة طريق للتعافي. المجلس الأطلسي. https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2021/02/BD-IRAQ-ROADMAP-7.pdf.

ريتش. 2019. „العراق: تقييم العمالة وظروف العمل للنساء المتأثرات بالنزاع عبر القطاعات الرئيسية." https://www.impact-repository.org/document/reach/5418355d/REACH_IRQ_Report_Assessment-of-Womens-Working-Conditions-in-Iraq_November-2019.pdf.

ريفكين ، مارا. 2016. „هل لدى داعش" عقد اجتماعي „؟ أدلة من العراق وسوريا." برنامج الحكم والتنمية المحلية ، جامعة جوتنبرج.

ريفكين، مارا، وأولغا أيميريتش. 2020. „تصورات الشرطة والأمن والحوكمة في العراق". تقرير المنظمة الدولية للهجرة العراق. https://iraq.iom.int/files/IOM_percent20Iraq_percent20Perceptions_percent20of_percent20Police_percent2C_percent20Security_percent20and_percent20Governance_percent20in_percent20Iraq.pdf.

روبن دكروز، بنديكت. 2018. „بينما تجتاح الاحتجاجات العراق، هل تنفد خيارات النخب السياسية في البلاد؟" مدونة LSE الشرق الأوسط ، 18 يوليو. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/07/18/as-protests-sweep-iraq-are-the-countrys-political-elites-running-out-of-options/.

——— 2021. „المنطق الاجتماعي للعنف الاحتجاجي في العراق: شرح الديناميكيات المتباينة في الجنوب الشرقي." سلسلة أوراق مركز الشرق الأوسط للشرق الأوسط 53. http://eprints.lse.ac.uk/111784/2/SocialLogicsofProtestViolence.pdf.

رومانو، ديفيد. 2014. „انزلاق العراق إلى الحرب الأهلية: تفسير دستوري." مجلة الشرق الأوسط 68 (4): 547-66.

دابان صابر. 2017. „الأزمة الإنسانية في العراق تكلفة الفساد". المجلة الدولية للمنشورات العلمية والبحثية 7 (9): 143-50.

سلامي، ج. 2013. أسس الدولة العربية. تايلور وفرانسيس.

ساسون ، جوزيف. 2016. „العراق: أسعار النفط والإدارة الاقتصادية." معهد الدوحة للدراسات العليا. https://www.dohainstitute.edu.qa/MEEA2016/Downloads/Joseph_percent20Sassoon_Final.pdf.

شوارز، رولف. 2008. „من دولة ريعية إلى دولة فاشلة: الحرب وتفكيك الدولة في العراق." مقارنة 5 (1): 13-102.

سليم رندا. 2019. „العراق: صراع على هوية الدولة وملكيتها". https://www.mei.edu/sites/default/files/2019-05/Iraq_percent20-_percent20A_percent20Conflict_percent20Over_percent20State_percent20Identity_percent20and_percent20Ownership_1.pdf.

الطبقشلي وأحمد وحمزة الشديدي وعلي الصفار. 2021. „الميزانية الوطنية: آفاق قصيرة ومتوسطة المدى". تقرير IRIS. https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/20210214_IER_14_percent20Feb_percent2021_Final_0.pdf.

توبتانسي وعلي اسكان . 2021 „تحليل الاقتصاد الكلي لاقتصاد اقليم كوردستان". كيل ، هامبورغ: مركز لايبنيز للمعلومات للاقتصاد.

منظمة الشفافية الدولية. 2020 أ. „الفساد ومكافحة الفساد في العراق". https://knowledgehub.transparency.org/helpdesk/overview-of-corruption-and-anti-corruption-in-iraq

——— 2020 ب. „مؤشر مدركات الفساد: العراق". https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/irq.

تريب، سي 2000. تاريخ العراق. مطبعة جامعة كامبريدج.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). 2016. „المجتمعات المشاركة والدول المستجيبة: العقد الاجتماعي في حالات الصراع والهشاشة." https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democracy-governance/conflict-prevention/the-social-contract-in-situations-of-conflict-and-fragility.html.

——— 2020 أ. „مكافحة الفساد وأهداف التنمية المستدامة." https://anti-corruption.org/themes/anti-corruption-in-sdgs-2/.

——— 2020 ب. „مؤشر عدم المساواة بين الجنسين". http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii.

——— 2020 ج. „تأثير جائحة كورونا على التماسك الاجتماعي في العراق". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNDP percent2520Iraq percent2C percent2520Impact percent2520of percent2520Covid-19 percent2520and percent2520Social percent2520Cohesion.pdf.

——— 2020 د. الحدود التالية: التنمية البشرية والأنثروبوسين „. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/IRQ.pdf.

——— 2020 هـ. „التعافي المستدام من جائحة كورونا في العراق: النتائج الرئيسية." https://undp-iraq.shorthandstories.com/seia/index.html.

——— 2020 و „الشفافية والمساءلة والنزاهة: اتفاقية جديدة للمساعدة في مكافحة الفساد في العراق." https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/presscenter/pressreleases/2020/transparency--accountability--integrity--new-agreement-to-help-c.html.

——— 2021 أ. „نتائج تقييم التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا على السكان المعرضين للخطر في العراق." https://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/findings-of-the-assessment-of-covid-19s-socioeconomic-impact-on-.html.

——— 2021 ب. „مؤشرات التنمية البشرية: العراق".

——— 2021 ج. „تأثير جائحة كورونا على الاستدامة البيئية في العراق." https://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/library/Stabilization/impact-of-covid-19-on-environmental-sustainability-in-iraq.html.

اليونيسف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة). 2020 أ. „ حقائق التعليم في العراق 2020: تحليلات من أجل التعلم والإنصاف باستخدام بيانات الميكروفونات." https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2019/07/2020-IRAQ-Education-Factsheets_UNICEF_final.pdf.

——— 2020 ب. „الأمم المتحدة في العراق تثير ناقوس الخطر: حان الوقت لإقرار قانون مناهضة العنف الأسري". https://www.unicef.org/iraq/press-releases/un-iraq-raises-alarmtime-endorse-anti-domestic-violence-law.

——— 2021 أ. „التربية: كل طفل في المدرسة ، والتعلم". https://www.unicef.org/iraq/what-we-do/education.

——— 2021 ب. „الجفاف: ندرة المياه تهدد الحياة والتنمية في العراق". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Water percent20scarcity percent20PR_29 percent20Aug_Eng.pdf.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. 2020. عمليات الاختطاف والتعذيب والاختفاء القسري في سياق المظاهرات المستمرة في العراق. تقرير خاص بحقوق الإنسان: التظاهرات في العراق ، التحديث الثالث. https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/3pdatemayen_1.pdf.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومؤسسة العراق. 2020. „تعزيز المشاركة السياسية للمرأة - ترشح النساء للمناصب المنتخبة في العراق ، الاحتياجات والتحديات." https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20-00382_Women-Political-Participation-Iraq-Executive-Summary-En-Web-Full.pdf.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. 2021. „حرية التعبير في إقليم كردستان العراق". https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/Freedom-of-Expression-in-the-Kurdistan-Region_En.pdf.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. 2019. التوقعات السكانية في العالم 2019. المجلد الثاني: الملامح الديمغرافية. نيويورك: الأمم المتحدة. https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Volume-II-Demographic-Profiles.pdf.

ويلهام ، برين. 2020. „تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي". بغداد: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. https://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/library/Stabilization/impact-of-covid-19-on-the-iraqi-economy.html.

برنامج الأغذية العالمي. 2020. „أطلس العراق الاجتماعي والاقتصادي 2019." https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000110173/download?_ga=2.76388885.1690744142.1626863870-961014818.1625733293-7.

——— 2021. „تخفيض قيمة الدينار العراقي وسعر السلة الغذائية". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Iraqi percent20Dinar percent20Report_LowRes.pdf بالمائة 20 نسبة التقييم.

ويل ، بلقيس. 2019. „العراق: ليس عودة للوطن". هيومن رايتس ووتش. https://www.hrw.org/news/2019/06/14/iraq-not-homecoming.

البنك الدولي. 2004. „إطلاق العنان لإمكانيات التوظيف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد." تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/15011.

——— 2016. „إقليم كردستان العراق: إصلاح الاقتصاد من أجل الرخاء المشترك وحماية المستضعفين". واشنطن العاصمة: البنك الدولي. http://documents1.worldbank.org/curated/en/229971468195834145/pdf/106109-WP-P159972-KRG-Economic-Reform-Roadmap-post-Decision-Review-PUBLIC-v1-05-29-16-2

——— 2020 أ. „سهولة ممارسة الأعمال - العراق". واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/iraq.

——— 2020 ب. „العراق: إشراك الشباب لإعادة بناء النسيج الاجتماعي في بغداد". واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/12/02/iraq-engaging-youth-to-rebuild-the-social-fabric-in- Baghdad.

——— 2020 ج. „العراق: الهشاشة". بوابة معرفة تغير المناخ. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. (https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/vulnerability

——— 2021 أ. معالجة أزمة رأس المال البشري: مراجعة الإنفاق العام لقطاعات التنمية البشرية في العراق. واشنطن العاصمة: https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-human-development-public-expenditure-review-addressing-the-human-capital-crisis-a-public-expenditure-review-for-hum.

——— 2021 ب. „المرصد الاقتصادي للعراق: اغتنام فرصة الإصلاحات وإدارة التقلبات". واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Iraq_percent20Economic_percent20Monitor_percent2C percent20Spring percent202021 percent20 percent5BEN percent5D.pdf.

——— 2021 ج. „مستجدات العراق الاقتصادية- نيسان 2021". واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/economic-update-april-2021.

——— 2021 د. „نسبة البطالة الإجمالية للقوى العاملة". واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=IQ.

يحيى مها. 2017. „صيف سخطنا: طوائف ومواطنون في لبنان والعراق". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. https://carnegie-mec.org/2017/06/30/summer-of-our-discontent-sects-and-citizens-in-lebanon-and-iraq-pub-71396.

يونغ ، مايكل. 2020. „هل أسكت أزمة فيروس كورونا بشكل دائم الاحتجاجات في العراق؟" ديوان. https://carnegie-mec.org/diwan/81597.

9. التعليق الختامي

1 اودريسكول، بورهروس ومادا واخرون. 2020
2 المرجع السابق.
3 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق 2020.
4 المرجع السابق.
5 مجموعة الأزمات الدولية 2021
6 فرانتابي 2019
7 المرجع السابق.
8 مجموعة الأزمات الدولية 2021
9 كوستانتيني 2020
10 المرجع السابق.
11 المرجع السابق.
12 على الرغم من أن المناقشات الجماعية جرت في 19 محافظة، لا تزال هناك 18 محافظة رسمياً للأغراض الانتخابية.
13 الجفال 2021
14 ويلهام 2020
15 انظر: https://unsdg.un.org/2030-agenda/universal-values/leave-no-one-behind
16 تعتبر حلبجة محافظة في إقليم كردستان ولكن لم تقبل رسمياً على هذا النحو في العراق. أدرجت لأنها تقدم اختلافاً مهماً عن السليمانية.
17 فيسبوك هو منصة التواصل الاجتماعي الرئيسية. لغاية 31 مارس 2021، كان هناك 25.5 مليون مشترك نشط على فيسبوك في العراق. انظر: https://www.internetworldstats.com/stats5.htm.
18 كانت المشكلات المتعلقة بتعزيز عدم قبول فيسبوك تعني أن نسبة الجنسين في الاستطلاع النهائي كانت بعيدة عن النسبة المستهدفة 50:50، أو تقسيم 70 (رجل) إلى 30 (امرأة) لمستخدمي فيسبوك العراقيين. ومع ذلك، ملأت 1095 امرأة الاستبيان، ما يسمح ببعض التحليل على أساس النوع الاجتماعي.
19 الحداد 2020 ؛ ليو و ترونتر و وزنيتل 2019
20 أوين 2013.
21 ليو و ترونتر و زينتل 2019 ؛ ميجر 2017
22 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016
23 ماكاندلس 2018
24 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020
25 المرجع السابق.
26 انظر: https://sdgs.un.org/goals
27 للاطلاع على الخطاب ، انظر: https://www.un.org/sustainabledevelopment/a-new-social-contract-for-a-new-era/
28 مسعد 2001 ؛ سلامة 2013
29 خوري وكوستينر 1991
30 البنك الدولي 2004
31 المرجع السابق.
32 ببلاوي ولوسياني 2016
33 المرجع السابق.
34 هايدمان 2007
35 بوالون 2012
36 المرجع السابق.
37 فورنيس وتراوتنر 2020
38 المرجع السابق.
39 ويل 2019
40 دوج 2003
41 تريب 2000
42 شوارز 2008
43 دوج 2018
44 بيت الحرية 2021
45 المرجع السابق.
46 المرجع السابق.
47 المرجع السابق.
48 المنصور 2016
49 المرجع السابق.
50 فورنيس وتراوتنر 2020.
51 ريفكين 2016
52 مداح واخرون. 2020، بوهروز واودريسكول
53 هذا يعتمد على مطالب المتظاهرين ونتائج الجداول.
54 مداح واخرون. 2020، بوهروز واودريسكول
55 وضحت جميع المجموعات هذه القضايا باستمرار عبر المناقشات الجماعية في جميع مناطق العراق.
56 مداح واخرون. 2020، بوهروز واودريكول
57 المرجع السابق.
58 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020 ج
59 المرجع السابق.
60 المرجع السابق.
61 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2021 ب
62 العلي وبرات 2009
63 المرجع السابق.
64 المرجع السابق.
65 للمزيد انظر: Human Rights Watch 2020؛ علي 2019 ؛ اليونيسف 2020 ب.
66 المعهد الديمقراطي الوطني 2019

67 الخضري 2020 أ
68 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020 د
69 علي 2018
70 كايا 2017
71 فورنيس وتراوتنر 2020
72 المرجع السابق.
73 المرجع السابق.
74 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020 ج
75 علي 2019 ب
76 المرجع السابق.
77 دوج 2013
78 المرجع السابق.
79 منصور 2016
80 أودريسكول 2017
81 دودج 2014 منصور 2016 ؛ أودريسكول 2017
82 كوستانتيني 2020 ؛ أودريسكول 2017
83 منصور 2016
84 أودريسكول 2017
85 السهلي 2015
86 أودريسكول 2017 ؛ كوستانتيني 2020
87 ريفكين 2016
88 أودريسكول وفان زونين 2017
89 المرجع السابق.
90 منصور وعبد الجبار 2017
91 أودريسكول 2017
92 جبار 2018
93 مركز رصد النزوح الداخلي 2015 ؛ مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح ، http://iraqdtm.iom.int/.
94 جبار 2018
95 المرجع السابق.
96 المرجع السابق.
97 المرجع السابق.
98 جبار 2018
99 المرجع السابق.
100 كوستانتيني 2020
101 روبن دي كروز 2018 ؛ يحيى 2017
102 يحيى 2017
103 روبن دي كروز 2018 ؛ يحيى 2017
104 حداد 2019
105 مداح واخرون. 2020، بوهروز واودريسكول
106 المرجع السابق.
107 اولياباك 2019
108 الشباب 2020
109 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق 2020
110 مداح واخرون. 2020، بوهروز واودريسكول
111 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020 ج
112 حكومة العراق 2020
113 أبو عون وحماس سعيد 2021
114 البنك الدولي 2021 ب
115 ويلهام 2020
116 حكومة العراق 2020
117 برنامج الأغذية العالمي 2021
118 انظر: https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=IQ
119 برنامج الأغذية العالمي 2020
120 البنك الدولي 2019
121 منظمة العمل الدولية 2020 ب
122 الأمم المتحدة العراق، "ملف العراق القطري". يبدو أنه الموقع الإلكتروني وليس صفحة محددة؟ ربما يكون من الأفضل: مشاهدة الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة في العراق على: ؟؟؟ انظر: https://www.uniraq.com/index.php?option=com_k2&view=item&layout=item&id=941&lang=en
123 البنك الدولي 2021 ب
124 مداح واخرون. 2020، بوهروز واودريسكول
125 كوستانتيني 2020 ؛ مداح واخرون. 2020، بوهروز واودريسكول
126 المرجع السابق.
127 فرانتابي 2019
128 كوستانتيني 2020
129 الميالي 2021
130 كوستانتيني 2020
131 كوستانيني وأودريسكول 2020
132 حكومة العراق، وزارة الداخلية 2005
133 هيومن رايتس ووتش 2004
134 المرجع السابق.
135 كوستانيني وأودريسكول 2020
136 حسن 2015
137 المرجع السابق.
138 هيئة إحصاء إقليم كوردستان وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة 2018.
139 حسن 2015
140 البنك الدولي 2016
141 البنك الدولي 2016 ، 2021
142 اودريسكول وباسر 2019

143 المرجع السابق.
144 بيتكوفا 2019
145 المرجع السابق.
146 البنك الدولي 2016
147 البنك الدولي 2016 ، 2021
148 البنك الدولي 2016
149 المرجع السابق.
150 بوغوس 2019 ؛ مجموعة الأزمات الدولية 2019 ؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2021.
151 حكومة العراق ، وزارة التخطيط ، اليونيسف ، البنك الدولي وآخرون. 2020
152 بيرتلسمان شتيفتونغ 2020
153 بوغوس 2019 ؛ مجموعة الأزمات الدولية 2019
154 دوج 2020
155 المعهد الديمقراطي الوطني 2020
156 دوج 2013 أودريسكول 2017 ؛ رومانو 2014.
157 دوج 2013.
158 دودج 2013 أودريسكول 2017 ؛ رومانو 2014
159 ببلاوي ولوسياني 2016 ؛ هيرتوج 2010.
160 دوج ومنصور 2021
161 الطيقشلي والشديدي والصفار 2021
162 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق 2020
163 الشديدي وسكيلتون وسليم 2020
164 فورنيس وتراوتنر 2020
165 دودج ومنصور 2021
166 المنظمة الدولية للهجرة 2020
167 هيومن رايتس ووتش 2011 ؛ المنظمة الدولية للهجرة 2020
168 أي: بابل والبصرة والديوانية وكربلاء وميسان والمثنى والنجف وذي قار وواسط.
169 روبن دكروز 2021
170 في هذه الدراسة، يشير "الفساد" إلى التخصيص التمييزي للموارد والمناصب والفرص وكذلك الأنشطة غير المشروعة للنخب السياسية وشبكاتها، لتحقيق مكاسب جماعية حصرية.
171 عبدالله ، جراي وكلوف 2018
172 دوج ومنصور 2021 ؛ عبد الله ، جراي وكلوف 2018 ؛ عباس واسماعيل 2017.
173 دوج ومنصور 2021 ؛ ساسون 2016
174 ميدل ايست مونيتور 2021
175 الطائي 2020
176 منظمة الشفافية الدولية 2020 ب
177 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020 أ
178 حسن 2020
179 المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية 2020
180 المعهد الديمقراطي الوطني 2019
181 عبد الله، جراي وكلوف 2018 ؛ صابر 2017 ؛ دودج ومنصور 2021.
182 ساسون 2016 ؛ بفاف 2021 ؛ ويلهام 2020 ؛ GAN Integrity 2020 ؛ البنك الدولي 2020 أ
183 المرجع السابق.
184 المرجع السابق.
185 عبد الله ، جراي وكلوف 2018 ؛ المعهد الديمقراطي الوطني 2019 ب ؛ عباس واسماعيل 2017.
186 يحيى 2017
187 بيمان 2019
188 عبدالله 2019
189 في هذه الصفحة ، تشير الخدمات الصحية إلى "الخدمات" إلى توفير الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف الصحي والتعليم.
190 المعهد الديمقراطي الوطني 2019 أ
191 برينكرهوف ، ويتيربيرج ، ودن 2012
192 ميلز وسلمان 2020
193 اليونيسف 2021 أ
194 المرجع السابق.
195 اليونيسف 2020 أ
196 أبو العينين وليفينسون 2020
197 حسب تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لميزانية 2021
198 الشمري 2021
199 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020 ج
200 اليونيسف 2021 ب
201 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2021 ج ؛ حكومة هولندا 2018
202 البنك الدولي 2021 أ.
203 دودج 2014
204 منظمة الشفافية الدولية 2020 أ
205 مجموعة حقوق الأقليات الدولية 2016
206 روبن دي كروز 2018
207 حداد 2019
208 روبن دي كروز 2018
209 البنك الدولي 2021 ب
210 المرجع السابق.
211 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020 ج
212 البنك الدولي 2020 ج
213 اقتصار الدراسة على الصورة الرئيسية للطيران.
214 البنك الدولي 2004
215 مداح واخرون. 2020، بوهروز واودريسكول
216 دوج 2003 ، 2013
217 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020 ج
218 البنك الدولي 2021 ب

219 توبانتشي 2021
220 جاسم ورودجرز 2021
221 روبن دكروز 2021
222 ماتسوناجا 2019
223 انظر أيضًا: البنك الدولي ب 2021.
224 المرجع السابق.
225 البنك الدولي 2020 ب
226 منظمة العمل الدولية 2020 أ
227 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2021 ج
228 البنك الدولي 2021 ج
229 البنك الدولي 2021 ب
230 المرجع السابق.
231 حكومة العراق ، وزارة التخطيط ؛ اليونيسف والبنك الدولي وآخرون. 2020
232 ريتش 2019
233 المنظمة الدولية للهجرة 2016
234 كايا ولوتشتنبرغ 2018
235 EACH 2019
236 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020 ج
237 كوستانتيني 2020
238 الشمري 2021
239 في هذه الدراسة، تشير كلمة "الأمن" إلى الأمن الجسدي للسكان، وتمثيل مختلف الشرائح التي تشكل السكان من جهاز الأمن، وتصورات الجوانب الأمنية التي يجب أن تعالجها الدولة بشكل عاجل. تحدث المشاركون في البحث بشكل عام عن قوات الأمن، لكن الأمن في العراق نظام معقد يتكون من عدد كبير من الجهات الفاعلة ذات الواجبات المختلفة.
240 كوستانتيني 2021
241 المرجع السابق.
242 الخضري 2020
243 علاء الدين 2021
244 حماة 2019
245 المرجع السابق.
246 ريفكين وأيميريتش 2020
247 كان هذا السؤال في الاستطلاع الثالث حيث لم يكن تمثيل الجنسين متساوياً. لكن الاستطلاع جذب ردوداً من 1095 امرأة.
248 انظر على سبيل المثال: بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق 2020 ؛ منظمة العفو الدولية 2020 ؛ هيومن رايتس ووتش 2021.
249 In this paper, 'governance' refers to the population feeling rightfully represented within the political system, and whether or not the system is fit for purpose
250 يفاف 2021 ؛ دودج 2020
251 مداح واخرون. 2020، بوهروز واودريسكول
252 اودريسكول وباسر 2019
253 فليت 2019
254 سليم 2019
255 المعهد الديمقراطي الوطني 2019 ب
256 المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية 2020
257 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومؤسسة العراق 2020
258 تشيريلو ورودي 2019
259 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومؤسسة العراق 2020
260 دوج 2020
261 مانسو 2021
262 من الأصعب على النساء الحصول على عمل في القطاع الخاص. كان هذا السؤال في الاستطلاع الثالث حيث لم يكن تمثيل الجنسين متساوياً. لكن الاستطلاع جذب ردوداً من 1095 امرأة.
263 ملحوظة: أجري هذا الاستطلاع في يوليو 2021 ، قبل انتخابات أكتوبر 2021.
264 منصور 2019
265 للاطلاع على الخطاب ، انظر: https://www.un.org/sustainabledevelopment/a-new-social-contract-for-a-new-era/
266 نسخة أحدث وثيقة توجيهية حكومي في أكتوبر 2020. انظر: https://gds.gov.iq/ar/wp-content/uploads/2020/10/Iraq-white-paper-in-arabic-october-2020.pdf
267 البنك الدولي 2021 ب
268 حكومة العراق 2020.
269 فاري 2012

United Nations Development Programme
Baghdad, Iraq

www.iq.undp.org